الجلسة الثالثة والخمسون

- **التاريخ** : الثلاثاء 6 رجب 1419 (1998/10/27)
- **الرئاسة** : السيد مصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين والسيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وربع ابتداء من الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

* **السيد مصطفى عكاشة رئيس الجلسة** :

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيدان الوزيران،

السادة أعضاء المجلس المحترمين،

عملا بمقتضيات الدستور، نعقد جلستنا الأسبوعية المخصصة للحوار مع حكومة جلالة الملك، وذلك عبر أسئلة السادة النواب الشفوية التي سيتفضل السادة الوزراء المحترمون بالجواب عنها تنويراً للرأي العام الوطني، وتتصدر جدول أعمالنا اليوم 4 أسئلة آنية موزعة على القطاعات التعليم العالي والصيد البحري والفلاحة، وقبل أن نشرع في جدول الأعمال، ونظراً لعدم تواجد الأمين، أمين المجلس، سأتلو على أسماعكم بعض المراسلات التي وردت على مجلس المستشارين، على الرئاسة. توصلت رئاسة المجلس بمراسة من المستشار السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية تتعلق بطلب عقد اجتماع مشترك بين لجنتي الشؤون الاجتماعية والداخلية حول قضية المعطلين. كما توصلت رئاسة المجلس من المستشار السيد رئيس فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بطلب إحاطة المجلس علما بقضية طارئة حول حادثة بدوار آيت لحسن ـ قبيلة تكنة ـ دائرة مجاط ـ إقليم شيشاوة ولاية مراكش.

كما توصلت الملجس من المستشار السيد رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية بطلب يتعلق بإحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

كما توصلت رئاسة المجلس من المستشار السيد رئيس فريق الحركة الشعبية بطلب تأجيل عرض سؤال للمستشار مولاي إدريس العلوي الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمتعلق بدور الغرف الفلاحية ببلادنا.

هذا ما توصل به المجلس من مراسلات في هذا الأسبوع.

والآن أعطي الكلمة للسيد المستشار رئيس فريق التجديد والتقدم ليحيط المجلس علما بمضمون المراسلة الواردة على الرئاسة. فليتفضل السيد رئيس فريق التجديد والتقدم. فليتفضل مشكوراً.

* **السيد رئيس فريق التجديد والتقدم المستشار رحال الزكراوي**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الموضوع، إحاطة المجلس علما بحادثة خطيرة بدوار آيت لحسن، قبيلة تكنة، المجون، دائرة مجاط، إقليم شيشاوة، ولاية مراكش.

سيدي الرئيس،

يشرفنا أن نحيطكم علما بحادثة خطيرة كان داور آيت لحسن ـ دائرة مجاط ـ إقليم شيشاوة مسرحاً لها، ذلك يوم.... أنه بتاريخ 12-10-98 وحوالي الساعة 10 صباحا داهم خنزير قادم من الغابة المجاورة للسكان الدوار المذكور، وصادف في طريقه رجلين مسنين، وهما السيد امبارك السالمي 80 سنة، والسيد نجم جياف 94 سنة، ولم يلتحق السكان الذين هم هبوا لإنقاذ الموقف إلا بعد فوات الأوان، بحيث فارق الشيخين الحياة على الفور، بفعل الجروح والردود التي خلفتها عملية الصدم، وحسب شهود عيان، فإن الخنزير يكون قد أصيب بجروح بالجبل من طرف القناصين وهو ما يفسر حالة الهيستيريا التي أصيب بها.

أما مصادر أخرى فتحدثت عن احتمال إصابته بمرض الكلب، ومهما يكون الاحتمال الصائب فإن الضحية الأولى والأخيرة هم سكان الدواوير المجاورة للغابات، ونشير إلى أن الحادث خلف فزعا وإحساساً بالخطر لدى السكان، خصوصا وأن التشريعات الجاري

بها العمل تمنع قتل الخنزير، الشيء الذي يعقد المهمة عليهم ويحرمهم عن حق الدفاع عن أنفسهم، ويذكر أن السلطة المحلية بالمنطقة حضرت لعين المكان وأمرت بنقل جثة الخنزير إلى مراكش لتجري عليها الفحوصات لمعرفة ما إذا كان مصابا بفيروس الجنون أي السعر، ولحسن الحظ فإن نتيجة التحاليل التي أجريت أثبتت عكس ذلك، وإذ نجدد الإحاطة علما بهذه الحادثة المؤلمة، نطالب السلطات المعنية باتخاذ الإجراءات العملية المناسبة لحماية هؤلاء السكان العزل من خطر مداهمة محتملة، خصوصا خلال الفترة المسموح فيها للقناصين بالصيد حتى لا تتكرر هذه المأساة.

وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

أعطي الكلمة للسيد المستشار رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية في إطار إحاطة المجلس كذلك علماً بقضية طارئة. فليتفضل السيد رئيس الفريق.

* **السيد رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية المستشار محمد جوهري :**

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

هذه الإحاطة تتعلق بما جرى يوم أمس أمام البرلمان وبشارع محمد الخامس، حيث وقع إيقاف المسيرة التي كان السادة المعطلون وحاملي الشهادات بصدد القيام بها، وأعتقد أن الأمر يجب أن لانكون متفرجين بالنسبة لحالة من هذا النوع، وأن الأمر أضحى أمراً مهما وخطيراً، وأضحى ظاهرة الاعتصامات وظاهرة استعمال وسائل أخرى في أشكال أخرى، تعدت ما تعارف عليه أو تعرف عليه من وسائل المطالبة ومن جانب آخر من وسائل الحفاظ على الأمن، تطورت البلاد، وتطورت المفاهيم، وتطورت الأمور ويجب أن تتطور كذلك الوسائل بطرق حضارية وفي إطار القانون الصحيح من هذا الجانب ومن هذا الجانب الآخر، وبالتالي فالحكومة يجب عليها أن تحيط البرلمان علما بكل التدابير والوسائل المأمول اتخاذها من أجل الحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي تترتب عنها هذه النتائج الخطيرة والمؤلمة في نفس الوقت. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الصيد البحري.

* **السيد وزير الصيد البحري التهامي الخياري :**

شكراً السيد الرئيس.

سأتدخل باسم الحكومة، على كل حال هذا الشيء كان وقع الاتفاق عليه ما بين مجلس المستشارين والحكومة يمكن أن نتناقش عليه، أسلوب العمل الذي لاحظته الآن حسب القانون الأساسي توجد الأسئلة العادية والأسئلة الآنية ويوجد اجتماع اللجان أنا لاطلاع الرأي، إخبار المجلس بما يدور، حقيقة أنا سأفتح...

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذا سمح السيد الوزير هذا الإخبار هو يدخل في إطار الفصل 128، حسب النظام الداخلي الذي يعطي لكل مستشار أن يخبر المجلس بأشياء طارئة ولاتتبعه مناقشة، شكراً السيد الوزير.

حضرات السادة الوزراء،

السادة أعضاء المجلس،

نشرع الآن في عملنا الذي نستهله بالأسئلة الآنية في البداية هناك سؤال في قطاع التعليم العالي، يتعلق بعملية الاستفادة من الأحياء الجامعية، تقدم به المستشارون المحترمون السادة :

رحو الهيلع - حميد كسكوس - أحمد رحالي البوهالي.

فليتفضل أحد المستشارين ليقدم سؤاله مشكوراً.

* **المستشار السيد رحو الهيلع :**

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

ما كنا لنعيد طرح هذا السؤال عليكم والذي سبق طرحه بمجلسنا الموقر، لولا ما تعرفه عملية الاستفادة من الأحياء الجامعية من مشاكل، وهو ما تترجمه احتجاجات الطلبة، وخصوصا الذين

ينحدرون من القرى والمدن الغير الجامعية، وذلك بجل الأحياء، هذه الأحياء شهدت خلال السنوات الأخيرة تراجعاً كبيراً في خدماتها، ويحدث هذا في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على الاستفادة من هذه الأحياء، وكذلك لتراجع تعميم المنحة، وهزالتها والتي كانت تساهم في تغطية تكاليف الدراسة.

ولذا، نسائلكم ـ السيد الوزير ـ ماهي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لترشيد الاستفادة من ماهو موجود في هذه الأحياء حسب وفي حدود طاقاتها الاستيعابية، وكذلك ماهو مصير مشاريع الأجزاء التالية لبعض الأحياء الموجودة. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

* **السيد عمر الفاسي كاتب الدولة المكلف بالبحث العلمي :**

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين،

حقيقة جوابا على سؤال المستشار السيد رحو الهيلع، أريد أن أشير إلى أن هناك عدة معايير ومقاييس يتم اعتمادها قصد الاستفادة من السكن في الأحياء الجامعية، ولا بأس أن أذكر بها.

1. البعد الجغرافي لمقر سكنى أولياء الطالب أو الطالبة بالنسبة للمدينة الجامعية.
2. ثم كذلك هناك اعتبار الطلبة المسجلين بالسنوات الأخيرة من دراستهم ولم يسبق لهم أن استفادوا من السكن من قبل.
3. ثم الطلبة الذين يخضعون إلى إجبارية نظام الداخلية بالنسبة لبعض مؤسسات تكوين الأطر والتي لاتتوفر على التجهيزات اللازمة لإيوائهم، أساسا بالنسبة لمدارس المهندسين، والذين لازال ليس لديهم الداخليات.
4. مراعاة التدابير الخاصة بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين، وهناك مرسوم في هذا الشأن رقم 218 بتاريخ 97- 19 - 12.

وأخيراً الرعاية السامية لأبناء أقاليمنا الصحراوية الجنوبية وأبناء القوات المسلحة الملكية، وذلك بقرار ملكي سامي رقم 4378 بتاريخ 10 أكتوبر 78، إضافة إلى هذه المعايير، أريد أن أشير إلى الدورية رقم 47-94 التي تحث على أن يكون تخويل السكن في إطار من الشفافية والموضوعية. كما أنه تم التأكيد في نفس السياق على ضرورة الاعتماد على الوضع الاجتماعي ـ وضعية المترشحين ـ كأساس، حتى لايسند السكن بالحي إلا للطلبة المستحقين دون غيرهم، وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، رغم ما تبذله من مجهودات، لايمكن أحيانا تلبية جميع الطلبات الراغبين مع كل الأسف في السكن الجامعي، خصوصا الطلبة الجدد، لكون الأسرة الشاغرة كل سنة لاتكفي للاستجابة لجميع الطلبة المستوفين للشروط، علما أن عدد من الطلبة الذين لم يسبق لهم أن استفادوا من السكن يجددون طلباتهم سنويا. هذا مع العلم أن 80% من ميزانية التسيير راه تتمشي في المنح والأحياء الجامعية، بطبيعة الحال هذا يظهر بأنه غير كافي لإرضاء جميع الطلبات، ولكن نحن بصدد يعني أساسا بأن نلتزم بهذه المعايير، وأن تتم والتي هي معايير موضوعية وأن تتم العملية العملية بشفافية ودمقرطة حتى تضمن حقوق الذين يستحقون السرير، مع العلم بطبيعة الحال أن المشاريع التي هي مخططة ومبرمجة والتي تم المصادقة عليها من طرف المجلسين الموقرين، فإنها في طور الإنجاز التحقيق، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

تفضل تعقيب.

* **المستشار السيد رحو الهيلع :**

نشكر السيد الوزير على إجابته، فالذي يبقى هو أننا نعرف بأن الطلب كثير والعرض قليل، وفي هذه الحالة يكون دائما يعني المحسوبية من العوامل التي.....، فيعني توجد هناك معايير وتوجد دوريات ولكن التطبيق أين هو، فنحن الذي نراه اليوم بأن كاين، نلقى 3 أشخاص يبحثون عن الحي الجامعي، يأتون في الصباح هم الثلاثة تيقول لهم لم يبق شيئا. في المساء يأتون يجدون أحد

من أصحابهم راه منحوه سرير، فنحن نتذاكر ماهي هذه الأساليب، وماهي هذه الطريقة باش هذاك الشيء القليل يتفرق، ولو بأن الطلب كثير يتفرق بطريقة موضوعية، والناس تستفيد بطريقة لكل واحد يأخذ نصيبه وحقه، ولو حتى إذا لم يكن يعرف بأن راه الحظ ليس بجانبه، أما باش يعرف بأن راه يعني لم يريدوا إعطاءه أو كاين أشياء أخرى هذا هو الشيء الذي نتذاكر عليه، نحن عارفين بأن يوجد الطلب كثير والعرض قليل، ولكن الطريقة لتنفيد هذه المعايير هي التي نطالب بها. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

السيد الوزير.

* السيد كاتب الدولة :

أظن تعقيب السيد المستشار المحترم تيمشي تماما، يلتقي مع ما قلته من قبل وهو أننا ينبغي أن نضمن أكثر من الشفافية والمساواة في الحقوق بالنسبة لجميع المترشحين، وهذا ما يمكن لنا إلا أن نكون متفقين معه بطبيعة الحال.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الآني الثاني هذا القطاع، ويتعلق بفتح الحي الجامعي بطنجة للمستشارين المحترمين السيدين محمد سعدون وسعيد الوهابي فليتفضل من يرغب بسط السؤال.

* المستشار السيد محمد سعدون :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون،

قامت وزارتكم مشكورة ببناء ملحق للسكن الجامعي بمدينة طنجة، وقد تمت الأشغال بها ولا ينقصها الآن سوى التزود بالماء والكهرباء، وتبدو الحاجة ملحة لفتح أبوابها لأن الطلبة الجامعيين بطنجة يفدون إليها من مدن وبوادي الجهة من كل تطوان والعرائش والقصر الكبير وأصيلا وشفشاون، وهم الآن في وضعية لايحسدون عليها لانعدام السكن بجوار مقر الجامعة، حيث يعيش أغلبهم مشردين في أحياء طنجة، كما أن الطلبة الوافدين على طنجة ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً، ونظراً لذلك نتوجه إليكم السيد الوزير المحترم بالسؤال التالي : هل سيتم التعجيل بتزويد البناية المذكورة بالماء والكهرباء وفتحها في وجه الطلبة في هذا الموسم الجامعي، وذلك انقاذاً لـ 600 طالب من التشرد والضياع، واستجابة لكثير من الشكايات في هذا الشأن. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد كاتب الدولة :

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون،

حقيقة أشكر السيد محمد سعدون على سؤاله، لأنه سيسمح لنا أن ندقق ونضبط الوضعية بالنسبة للحي الجامعي الموجود بطنجة، كما وفي علم السادة المستشارين أن وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حرصا منها على تقديم الخدمات الاجتماعية للطلبة حتى يتمكنون من متابعة دراستهم في أحسن الظروف، ما فتئت تولي الأهمية لتوفير السكن للطلبة المستحقين المستجيبين للمقاييس التي تكلمت عليها منذ بعض اللحظات.

في هذا الإطار، فإن الحي الجامعي بطنجة، قد فتح أبوابه منذ شهر نوفمبر سنة 95، وأن طاقته الاستيعابية الاجمالية 1700 سرير، ويقطنه الآن 1200 طالب موزعة كالتالي : يعني 1700 سرير ساكنين فيه الآن 1200 التي هي تشكل موزعة في 720 من الذكور، و480 من الإناث، وأوضح أن الحي الجامعي مزود - هذ الآن المستعمل - بالماء والكهرباء منذ افتتاحه، يعني بالنسبة لهؤلاء القاطنين ليس لهم إشكال فيما يتعلق بالماء والضوء لكن يجب هنا الإشارة على أن هناك الاستعدادات، استعدادات جارية من أجل تجهيز جناحي تعذر استغلالهما عند الافتتاح في سنة 95، نظراً لتم فسخ صفقتين : النجارة والترصيص، الذي كان بالنسبة لهذين الجناحين، لأنه كانت هناك بعض التعقيدات من الناحية القانونية مع

هؤلاء الناس، واضطرت الوزارة لفسخ الصفقتين وبالتالي تأخرت البناية أو تتميم التجهيزات، على كل حال فالوزارة تعير اهتمام خاص لهذا الميدان، ميدان الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، وتسعى بالنسبة لهذين الجناحين تسعى جاهدة إلى وضع كل ما لديها من أجل إرضاء الطلبات وفتح أبواب هذين الجناحين في وجه المترشحين المستحقين. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد سعدون :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

أفاجأ بجواب السيد الوزير الذي قال بأن كاين 1700 سرير، بينما كاين 1200 ساكن، لماذا هذه 500 مقعد الباقية لم تعط للطلبة، ونحن مجموعة من الطلبة في هذه الجهة تشتكي بأنها لم تجد السكن، ثم أننا نلح على تجهيز البنايتين اللتين لم يتم تجهيزهما لأن وضعية الطلبة في طنجة، واحد الوضعية، كما الأخ سعيد بأنها وضعية لايحسدون عليها لأن الجامعة تقع في حي جديد، السكن لم يوجد به والطلبة يعانون الأمرين، فلذلك السيد الوزير بأن باقية 500 مقعد، نلتمس منكم بأن تفتح في وجه الطلبة. وشكراً لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

نبقى دائما مع الأسئلة الآنية وننتقل... آه، تعقيب للسيد الوزير.

* السيد كاتب الدولة :

يمكن أنه وقع هناك فهم غير... هذاك الفرق راه هنوك الذين لم يفتحوا، ليس موجودين ولم نفتحهم هذا الفرق بين 1700 و1200 هما ديال الجناحين اللذين لازال لم يتمموا من ناحية البناية، هما اللذين لازال تجهيزهما لم يتم، إذن ما زال لم يمكن أن نفتحهم، أما بطبيعة الحال إذا كانت موجودة لايعقل أنها تبقى واجدة ولم تعط للطلبة، هذاك الفرق هو الجناحين الذي وقع فيهما مشكل فيما يتعلق بالنجارة والترصيص يعني حتى تكون القضية واضحة، العفو، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

نبقى دائما مع الأسئلة الآنية، وننتقل إلى قطاع الصيد البحري، نستمع إلى سؤال حول اتفاقية الصيد البحري مع أوربا للمستشارين المحترمين السادة عبد الإلاه القباج ـ المستشار بيجديكن وعبد ربه، فليتفضل الأخ القباج لطرح السؤال.

* المستشار السيد عبد الإلاه القباج :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارون المحترمون،

يعرف قطاع الصيد البحري للأسف الشديد تظهوراً مستمراً، والإحصائيات كلها تؤكد هذه الحقيقة المؤلمة، ففيما بين 1975 وهي السنة التي سجلت تراجعا مؤقتا للأسطول البحري الأجنبي وسنة 97، فإن إنتاج مراكب الصيد بأعالي البحار من جميع الأصناف أنتقل من 98.000 طن إلى 68.000 طن أي بانخفاض يقدر بـ 30%، فرقم الأعمال الذي كان يبلغ 384 مليار سنتيم، تراجع إلى 297 مليار سنتيم فقط، أي بانخفاض بمعدل 25.

إن إبرام اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوربي ترجمت كما تعلمون ـ السيد الوزير ـ وضعية فوق طاقة الصيد البحري المغربي، حيث تجلت الآثار في تقهقر جدي للمنتوج البحري، وتعرض أرباب الصيد بأعالي البحار إلى مشاكل وضغوطات مالية خطيرة. وقد قام المهنيون آنذاك بتنبيه الحكومة إلى مخاطر الاتفاقية وانعكاساتها على القطاع، غير أن الرهانات السياسية الاقتصادية كانت وراء موافقة المغرب على إبرام المعاهدة، مع العلم بأنه سبق لبعض السادة النواب في البرلمان السابق أن أعربوا في إطار تصويتهم على الاتفاقية بأن قناعتهم في التصويت تنطلق من قناعات سياسية، وليس قناعة اقتصادية، وقد تم الاتفاق فعلا كما نعلم جميعا في ظل ظرفية تتسم بضعف مواردنا البحرية.

ونذكر بأن 590 رخصة صيد تقريبا قد سلمت لسفن الاتحاد الأوربي آنذاك وهي متمركزة أساسا في مصايد هامة جداً من حيث قيمتها التجارية، واليوم فإننا نسجل بكل امتعاض وتضايق العواقب الوخيمة، ليس فقط على المستغلين المغاربة، ولكن وبالأساس على الموارد البحرية التي تسير نحو الانهيار وقبل أزيد من سنة على انتهاء اتفاقية الصيد الحالية مع الاتحاد الأوربي، وإذا كنا مطمئنين لموقفكم المنطقي ـ السيد الوزير ـ وتصريح السيد وزير الدولة، وزير الخارجية الدكتور عبد اللطيف الفيلالي بإسبانيا بخصوص عدم تجديد الاتفاقية في شكلها الحالي، فإن تصريحات بعض أرباب الصيد الأوربي، جعلت قلقنا ينبعث من جديد.

إننا ننتظر من حكومة التناوب، حكومة صاحب الجلالة نصره الله وأيده، موقفا أكثر صرامة، وأن لا تخضع بأي شكل من الأشكال للضغوطات التي يلجأ إليها بعض أعضاء الإتحاد الأوربي، لتعديل موقف المغرب، مع العلم بأن مصير قطاع الصيد البحري بكامله وبكافة معطياته ومكوناته وإسهاماته في تنمية الاقتصاد الوطني وفي الحفاظ على موروثاتنا البحرية، معرض الآن للضياع بفعل هذه الإكراهات، والسؤال المطروح السيد الوزير المحترم هو :

هل تفكر الحكومة الموقرة في وضع استراتيجية واضحة المعالم احتياطا لكل الضغوطات المحتملة؟

وانطلاقا من معرفتنا بالدور الذي يقوم به حاليا لوبي الصيد الأوربي، وبصفة خاصة الإسباني منه، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان المهنيون المغاربة سيدمجون ويستشارون في إطار هذه الإستراتيجية أم لا؟

وختاما ـ السيد الوزير ـ وكما في علمكم، فإن السنة الأخيرة لاتفاقية الصيد، ستبتدأ في مطلع الشهردجنبر المقبل 1998، وانطلاقا من هذا المعطى الذي يعرفه الصيادون الأوربيون، الذي يولد لديهم انطباعا بأنها آخر سنة لإقامتهم في المياه المغربية، فإنهم سوف لن يتوانوا في اللجوء إلى نوع من الاستغلال المدمر والهدام، وذلك بتطبيقهم للسياسة الأرض المحروقة، مادام أن منطقهم يسير على مبدأ أقضي حاجتي ثم أنهب، وبعدي الطوفان، أليس هذا كافيا لتضاعف الحكومة من حيطتها وحذرها وأن تضع الوسائل الكفيلة للاحتياط لما هو أشر من ذلك.

إنكم ـ السيد الوزير ـ ومن موقع مسؤوليتكم، تدركون مغزى تنبيهاتنا للحكومة الموقرة، مثلما تدركون أسباب حماسنا واندفاعنا الواقعي والعقلاني اتجاه مشاكل تهدد كيان قطاع اقتصادي بأكمله.

ـ قطاع يضمن العيش لأكثر من 400.000 عائلة مغربية.

ـ قطاع يساهم في الميزان التجاري بأكثر من 800 مليار سنتيم كصادرات.

ـ قطاع كلف الدولة والمستثمرين ما يفوق 1400 مليار سنتيم براً وبحراً.

ـ قطاع بالإضافة إلى هذا وذاك ساهم ولا زال يساهم مساهمة مستمرة في توظيف خريجي المدارس والمعاهد البحرية المغربية.

والسلام.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الصيد، فليتفضل.

* **السيد وزير الصيد البحري التهامي الخيار :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

في البداية أو أن أشكر السيد المستشاران على طرحهم لهذا السؤال، وأظن أنه لاشك طرحهم هو نابع عن حرصهم واهتمامهم وغيرتهم الوطنية، وستكون مناسبة ما إذا كان ذلك ضروريا ـ نزيد ناكد مرة أخرى ـ موقف أولا موقف الوزارة وموقف حكومة صاحب الجلالة فيما يخص هذه القضية بالذات.

طبعا السيد عبد الإلاه قباج اعطانا بعض المعطيات، في الواقع أهمية قطاع الصيد البحري أكثر بكثير من الأرقام التي وردت، فعدد الناس الذين يعيشون في قطاع الصيد البحري حسب التخمينات الآن التي لدينا على الأقل ضعف ماهو متداول الآن، كما أن كمية الأموال التي تدخل من عند قطاع الصيد البحري كذلك حسب تخميناتنا الآن على الأقل ضعف ماهو متداول الآن، ثم من جهة أخرى لن نكذب على أنفسنا بالنسبة للمناطق الشمالية وعلى الشواطئ من مولاي بوسلهام إلى السعيدية ومن الجديدة إلى الكويرة، باستثناء منطقة أكادير التي لديها شيئا قليلا من الفلاحة،

الثروة الأساسية والتي يمكن أن ينطلق عليها حل المشاكل الاجتماعية للبلاد، راه هي الصيد البحري، لهذا، من الضروري باش المغاربة كلهم يشعرون بأهمية القطاع وأهمية المشاكل التي يطرحها، طبعا كاينة اتفاقية مع الاتحاد الأوربي، ولكن الاتفاقية بنفسها ليست طارحة إمكانية تجديد الاتفاقية، بل أكثر من ذلك وقع تمديد في المدة من 3 سنين إلى 4 سنوات على أساس أنها ستكون آخر اتفاقية، والمغرب متشبث بأنها آخر اتفاقية. قلت... وهذا الموقف الحمد لله ليس فقط موقف الحكومة، هو موقف المهنيين بأجمعهم وبمختلف مستوياتهم، وحسب النقاش الذي كان في اللجنتين، لجنتي البرلمان، هو موقف النواب والمستشارين يعني موقف ممثلي الأمة المغربية. قلت لهذا، موقفنا موقف واضح، عبرت أنا عليه شخصيا مراراً، عبر عليه السيد وزير الدولة في... وزير الخارجية وعبر عليه كذلك وزير الاقتصاد والمالية خلافا لما نشر في الصحافة الإسبانية، ولنا تأكيد وتكذيب من طرف سفير صاحب الجلالة في مدريد الذي قال لنا بأنه ما نشر في الصحافة الإسبانية لاأساس له من الصحة، لهذا كاين إجماع وطني على موقف الذي هو موقف واضح، طبعا كما قلت ذلك المغرب متفتح على التعاون في هذا الميدان، كما هو متفتح على التعاون مع البلدان الأخرى في الميادين الأخرى، ونحن مستعدين للمناقشة مع الكل في الأساليب الجديدة والأشكال الجديدة ديال التعامل والتعاون والعمل المشترك لما فيه الصالح، أولا وقبل كل شيء، نحن كمغاربة صالح المغرب وطبعا مع الناس الذين سنشتغل معهم بدون شك لما فيه صالح البلد الذي سيدافع عنه، وفي هذا الأمور واضحة، وعندي سفر خلال الأيام المقبلة إلى البرتغال وإلى إسبانيا، وسأؤكد في البرتغال وفي إسبانيا موقفنا، لأن مافيه مايتخبع، هو موقف المغرب، الموقف الرسمي.

طبعا كاينة هذه السنة الباقية، نحن نقول بأن المغرب بلد وعلى رأسه صاحب الجلالة نصره الله، - يحترم الاتفاقيات، الاتفاقية باقية فيها سنة غادي نطبق الاتفاقية بحذافرها رغم أننا عارفين بأنها ليست في صالحنا، وبأن لها آثار سلبية لمخزوننا، ولكن سنطبقها اتفاقية عندنا فيها واجبات، وعندنا فيها حقوق سنطبق الواجبات، وسنحرص كل الحرص على حقوق المغرب أن تكون حقوق مضمونة، وأظن بأن الحمد لله نظراً للتعاون الموجود مع كل الإدارات التي تشتغل في هذا القطاع وبالخصوص التعاون الموجود التام والمطلق مابين وزارة الصيد البحري والقوات المسلحة الملكية وبالخصوص البحرية الملكية والدرك الملكي والسلطات المحلية، هذا التعاون والإمكانيات المتوفرة للمغرب الآن في هذا الميدان، تجعلنا بأنه في إمكاننا أن نحافظ على حقوقنا، كما أننا سنلتزم بواجباتنا وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير. تقيب.

* **السيد المستشارلحسن بيجديكن :**

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارني،

إننا نسجل... إننا باسم المهنيين نسجل بكامل الارتياح تصريكم التاريخي بعدم تجديد اتفاقية كيفما كان نوعها أو شكلها في ميدان الصيد البحري مع الأجانب خصوصا منهم الإتحاد الأوربي بعد انتهاء الاتفاقية الجارية بها العمل. والذي ساهمت بشرط وافر في استنزاف الثروات السمكية المغربية، وانطلاقا من هذا الموقف الذي سيعود على قطاع الصيد البحري بالنفع والازدهار، فإننا نؤكد على المراقبة التي مافتئنا نتحدث عنها بواسطة الأقمار الاصطناعية، علما أن هذه العملية ستمارس على الوحدات الوطنية في غضون السنة المقبلة، فكيف تنوون تطبيقها بالنسبة للأساطيل الأوربية مما سيتطلب منكم إصدار مرسوم في هذا الشأن. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

السيد الوزير في التعقيب.

* **السيد وزير الصيد البحري :**

طبعا قلت من بين الوسائل التي لدينا توجد وسائل الجديدة المتوفرة.

أولا أسجل بكل افتخار وبكل اعتزاز أنه قبل صدور المرسوم، كل المهنيين المغاربة تطوعوا للدخول في عملية المراقبة، بينما ليس

هناك أي قانون يلزمهم بذلك، وهذا حقيقة يدل على وعي كبير من طرف المهنيين وإدراكهم لضرورة جعل الآليات متوفرة لمراقبة تطور عملية الصيد وتطور المخزون، طبعا مبدئا خصنا يخرج المرسوم، لكي نفرض تطبيقه على الأسطول الأجنبي، لا أخفي عليكم بأنه الآن نحن كوزارة قدمنا المرسوم إلى الأمانة العامة للحكومة، ولكن يوجد هناك خلاف من الناحية القانونية، الأمانة العامة للحكومة تقول بأنه لايمكن أن نمرر عن طريق مرسوم، خصنا نمر عن طريق قانون، نحن مصالحنا باقية محتفظة بموقفها، وتعتبر بأنه المرسوم ممكن، ومصالح الأمانة العامة للحكومة عندها رأي آخر، ونحن نتناقش معهم، باش نحاول أن نجد الإطار القانوني الملائم لكي يطبق على الأجانب كما يطبق على المغاربة.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

آخر سؤال آني في هذه الجلسة يتعلق بالقطاع الفلاحي، أي بالاستعدادات المتخذة لمواجهة الموسم الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة محمد القداري ومحمد الأنصاري ومحمد بلحسن الخير، فليتفضل أحد المستشارين.

* السيد المستشار:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين - أختي المستشارة

غير لايخفى على سيادتكم القطاع الفلاحي والأهمية التي يكتسيها القطاع الفلاحي، لأن نحن على أبواب الموسم الفلاحي، والذي نطالب به هو باش توجد تدابير البذور والأسمدة، كما نطلب تخفيض من أثمنتها، بثمن مخفض، كما أن قضية الشمندر التي في إقليم بني ملال عدد من الفلاحين اللي موجدين أرضهم وخادمينها من بعدما امشاو باش ياخذون البذور من المعامل قالوا لهم لم يبقى لدينا البذور التي سنعطيكم لتزرعونها لهذا، الذي نطالب به هو إعطاء لجميع الفلاحين ذاك الشيء الذين يطلبونه، لأن الفلاحين الذين هم يختارون الزراعة التي تصلح بهم، الناس جاءوا ليزرعوا بل يأخذون الزراعة الشمندر، قالوا لهم آودي لم تبق، هذا راه غير ممكن، واش هذا عنده الحق... واحد العدد من الناس أخذوا البذور، وواحد العدد من الناس منعوهم وقالوا لهم أنتم لم يبق لدينا، ليس لديكم الحق، الذي نطلبه هو خص تعطى لجميع الفلاحين بنورهم، كما القضية ديال الكازوال، اللي هي تثقل كاهل الفلاحين اللي مثلا كيحوص بالطومبيل بحالوا بحال اللي كيسقي الأرض بالمازوط، هذا غير معقول، إذا أردنا أن نساعد الفلاح ونعطيه أهمية، خصنا يكون الفلاح تكون عنده مردودية. أما إذا تركناه بحال اللي يتحوص بالكازوال بحال اللي تيسقي به الأرض راه غير معقول هذه ما كاين شاي في الدنيا كلها.

فيما يخص الآليات نطلب باش يكون ثمن مخفض بالنسبة للآليات الفلاحية، كما قطاع الغيار، قضية القروض الفلاحية نطلب باش تمد جميع المساعدات للفلاحين وبالخصوص منهم الصغار والمتوسطين، لأن هذا الموسم الفلاحي، إيلا اعطينا جميع التسهيلات للفلاحين راه سيكون الفلاح عنده امتياز، باش يزرع أرضه ويحرثها ويخدمها، لهذا، الذي نطالب به هو باش تعطى يد المساعدة بالنسبة للقروض. شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

يبقى لكم حق التعقيب، شكراً الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

*السيد سعيد شباعتو الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية المكلف بالمياه والغابات :

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا، أريد أن أقدم التعازي للسيد المستشار آيت لحسن وكذلك لعائلة المواطنين الذي توفيا على إثر اصطدامهما مع الخنزير، وأريد أن أقول والسادة المستشارين وكذلك المسؤولين على المستوى المحلي، أن الوزارة على كل استعداد لدعم وتنظيم مطاردة وملحقات إدارية كلما تكاثر الخنزير، ونحن على كل استعداد لنتفادى يعني المسائل مثل هذه.

فيما يخص السؤال الذي طرحه السيد المستشار المحترم، ولو أن أضاف له بعض التساؤلات التي هي ليست موجودة في السؤال الكتابي.

أولا فيما يخص انعدام البذور فيما يخص الشمندر أريد أن أقول للسيد المستشار أن هناك مشروع اتفاقية مابين المهنيين للجمعيات

المهنيين بأسمدة السكر، وكذلك مكاتب الاستثمار الفلاحي ومصانع السكر من أجل تنظيم السلسلة السكرية من البذور إلى المستهلك، وبهذا، فهذا التنظيم هذا لاأظن ما غادي شاي يمكن الآن للقدام نعيش هذه الوضعية.

فيما يخص توظيف الموارد الجبائية التي هي تتخذ على الكازوال المستعمل في الفلاحة، فيما يخص توظيف الموارد الجبائية التي تستعمل وتتأدى على استعمال الكازوال بالقطاع الفلاحي، منذ 95 تم توظيف هذه الموارد في صندوق تهييئ المسالك القروية، وكذلك في صندوق التنمية الفلاحية، أما فيما يخص القطاع الغيار، أظن أن قطاع الغيار الذي هو لايستعمل إلا في الفلاحة، فهو معفى من الضرائب، في وقت أش تيبقى الأمر مطروح وتتخذ يعني الجبايات على قطاع الغيار لما يكون الاستغلال متعدد يمكن يستهلك في الفلاحة ويستهلك في القطاعات أخرى التي هي غير معفاة من الضريبة.

أما فيما يخص الاستعداد للموسم الفلاحي المقبل فعلا اتخذت الوزارة عدة تدابير وإجراءات، ومجمل هذه التدابير مستمدة أساسا من انشغالات السادة الفلاحين وكذلك ممثليهم في عدة مناسبات، وهذه الاستعدادات، وهذه الإجراءات تتمثل على الخصوص في تحسين ظروف التمويل وتخفيض كلفة الإنتاج وتقوية ودعم الاستثمار الفلاحي، وكذلك تحسين ظروف وتسويق المنتوج الوطني وتأمين الانتاج من الآفاءات الطبيعية.

فيما يخص طرق التمويل، اتخذت الوزارة عن طريق الصندوق الوطني للقرض الفلاحي التدابير من أجل تسهيل الإجراءات المرتبطة بالحصول على القروض، وهذا بتنفيد إجراء اللاتمركز، وخلق 9 مديريات جهوية التي لها الصلاحية في اتخاذ القرار فيما يخص القروض، وكذلك تتبع القروض وتعيين أو معاينة الحالة ووضعية كل مستغل، مستغل حتى لاتتأزم حالته إلى غير الاعتبار، يعني المديونية التي على عاتقه، وكذلك تم فتح شبابيك متنقلة وكذلك شبابيك موسمية، هذا فيما يخص تسهيل وتبسيط إجراءات أو اتخاذ للحصول على القروض.

أما فيما يخص تخفيض تكلفة الانتاج، فقد تم تقليصها عن طريق تقوية دعم الدولة فيما يخص البذور، يعني الآن الدولة تدعم بـ 25 درهم فيما يخص بذور القمح الطري و20 درهم فيما يخص بذور القمح الصلب، وهي تعمل الآن الوزارة من أجل تخفيض أثمنة الأسمدة وخاصة الفوسفاطية لأن الأثمنة الأزوطية كما هو معروف انخفضت تقريبا أثمنتها إلى 62% بموازاة مع ما وقع في السوق العالمي.

وفيما يخص عرض هذه الحبوب على مستوى التراب الوطني، كما في علمكم هناك شركة وطنية التي هي تقوم بتسويق الحبوب على المستوى الوطني والتي هي أنتجت ما يعادل 750.000 قنطار من هذه البذور، والتي يتم توزيعها على مستوى 685 نقطة على المستوى الوطني، وحتى الآن تم تقريبا توزيع ما يعادل 150.000 قنطار على مستوى التراب الوطني ككل. هناك كذلك إجراء فيما يخص دعم الاستثمار الفلاحي، وهنا كما في علمكم أن الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية يعطي تحفيزات في مثلا حماية النخيل، في تجديد أشجار الحوامض، في استعمال تجهيزات لاستعمال عقلانية للموارد المائية، وكذلك في استعمال الآلات الميكانيكية كالجرار وآلات أخرى.

فيما يخص تسويق المنتوج الوطني، الوزارة أخذت قرار تدعيم وتحفيز الصادرات فيما يخص زيت الزيتون التي تمثل في 2000 درهم لكل طن، في مستوى 30.000 طن يعني من هذا الوقت حتى لأواخر شهر نوفمبر، إن شاء الله وكذلك تعمل الوزارة مع الغرف الفلاحية لتنظيم سلاسل الانتاجية حتى يكون تسويق المنتوج تسويقا في المستوى الذي هو مرغوب فيه من طرف الفلاحين، ولكن من أجل تتبع هذه العمليات وتحسين ظروف تنفيذ هذه الإجراءات، تعمل هذه الوزارة على جمع لجن على المستوى الوطني والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي الذين يتواجدون فيها المنتخبين وكذلك المهنيين ورؤساء الغرف الفلاحية، وهذا أظن غادي في اتجاه واحد هو يكون إشراك جميع الفاعلين من أجل إنجاح الموسم الفلاحي. وآخر ما أقوله لكم هو أننا، نطلب الله سبحانه وتعالى يغيثنا بأمطار الخير. والسلام عليكم ورحمة الله.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً للسيد الوزير تعقيب للسيد المستشار.

* <u>السيدالمستشار</u> :

شكراً السيد الرئيس.

على الجواب الذي هو في الحقيقة في المستوى، غير أن فيما يخص الفلاحين، راه ضايعين في عدد من الأمور، مثلا في الإعانات التي هي كانت تعطى للناس الذين يحفرون الآبار وللناس الذين اشتروا الآليات والناس الذين... كانت تعطى لهم الإعانات، الآن إلى حد الآن لم تبق تلك الإعانات ولم تبق تعطى لهم الإعانات لأن دابا ماهو السبب علاش تحييدات لهم هذه الإعانة، - السيد الوزير - قال لنا أن فيما يخص تسويق الحبوب وتسويق المنتوج، واحد المشكل الذي أتساءل عنه هو التعاونية المغربية الفلاحية لوادي زم، التي هي كانت سلمت للفلاح وانتخب مكتبه، لما انتخبوه، المرة الأولى جاؤوا في 6، 6، لما جاؤوا 6، 6 قالوا لهم هنوك 6، نعاو الانتخاب، قال لهم ممثل «لوديكو»، أنه سنؤخر إلى الأسبوع المقبل، في الأسبوع المقبل تجمعوا وانتخبوا، جاوا 5 ضد 7، داز الرئيس، لما قالوا سننتخب نائب الرئيس، قاموا 5 خرجوا، ولما خرجوا قالوا لهم أيوه الناس انسحب، يجب أن نؤخر إلى مرة أخرى، لما بقاوا هنوك الناس كملوا انتخابهم، لما كملوه قالوا لهم هذا الشي مامنوش خصنا ندير لجنة، لجنة من السلطة المحلية ولوديكو ووزارة الفلاحة.

تدارت اللجنة وبدأت تتسوق الحبوب غياب على الفلاحين وجاؤوا وقالوا لهم غادي ندير لجنة عامين، اللي لأن نطبق عليكم فصل 79 و80، هذا الفصل 79 و80 يطبق على التعاونية إذا بدأت تتسير وفشلت في تسييرها. لما أسمو دابا تحيدت التعاونية للفلاحا وأخذوها الناس ديال الإدارة.

لهذا، الذي نطالب به هو التعاونية خصها يأخذوها الفلاحين التي سلمت لهم، باش ما تبقى شاي السلطة تتسيرها أو غيرها. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

ننتقل إلى بقية الأسئلة بسؤال يتعلق بإعادة النظر في إفراغ الموظفين المتقاعدين لسكن الوظيفة. تقدم به المستشاران المحترمان السيدان أحمد المالكي ومحمد بورقية، فليتفضل أحد المستشارين.

***السيد المستشار :**

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة، إخواني المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

لقد تعرض مؤخراً الموظفون المتقاعدون بالمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية، لضغوط من أجل إفراغهم من سكن الوظيفة بالمراكز الفلاحية التي يشغلونها منذ سنين.

لذا، فهم يلتمسون من الجهة المختصة التدخل في أقرب الآجال لبعث الأمل في نفوسهم، خاصة وأنهم مهددون بالتشرد، فهم لا مأوى لهم وحالتهم المادية لاتسمح لهم حتى بكراء منزل وبالأحرى اقتناءه.

لذا، نتقدم إليكم بهذا السؤال لموافاتنا بما تعتزم الحكومة القيام به لحل هذه المعضلة الاجتماعية بالنسبة لهذه الشريحة الاجتماعية التي أفنت شبابها في خدمة البلاد بما يحق لها من استقرار وطمأنينة، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* **السيد الحبيب المالكي وزير الفلاحة والتنمية القروية :**

شكراً السيد المستشار.

هذا سؤال حقيقة اللي هو عام ويهم جميع الإدارات العمومية، ولكن سأجيب على السؤال المرتبط بالقطاع الفلاحي، والذي يهم وزارة الفلاحة، فطبقا للقوانين الجاري بها العمل بالنسبة للمساكن الإدارية ولمنشور الوزير الأول رقم 94-16 بتاريخ 21 شتنبر 94، فإنه لايمكن للموظفين والمستخدمين لاستمرار في شغل الدور الإدارية بعد انقطاعهم عن العمل لسبب من الأسباب، سواء تعلق الأمر بالتقاعد أو بالعزل عن العمل أو بالاستقالة أو بالوفاة، والأجل المحدد للإفراغ تختلف حسب أسباب الانقطاع عن العمل وطبيعة السكن، يكون سكن وظيفي أو سكن عادي، وهذه المدة تتراوح مابين شهرين إلى 6 أشهر ابتداءاً من تاريخ التوقف عن العمل، واعتباراً لذلك ونظراً لكون الأعوان المحالين على التقاعد من المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية، وهم يشغلون مساكن وظيفية غير قابلة للتفويت وبحكم موقعها الجغرافي والأهداف التي شيدت من أجلها،

فإنه تتعذر الاستجابة لطلبهم، فهاته المساكن توجد بمراكز فلاحية، تهتم بتأطير وإرشاد الفلاحين المتواجدين بالمنطقة وكذا التدبير بعض المصالح الحيوية التابعة للمؤسسة المذكورة كمحطات للتجارب الفلاحية، ويبلغ عدد هؤلاء المتقاعدين في الوقت الراهن 29 حالة قابلة للارتفاع في السنين القليلة المقبلة كما أن امتناع المعنيين بالأمر عن الإفراغ حال دون تعيين من سيخلفونهم في المنطقة مما يؤثر لامحالة على السير العادي للمركز الفلاحي. ولهذا للتنمية الفلاحية ككل. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار.

* **السيد المستشار :**

شكراً للسيد الوزير على هذا التوضيح.

السيد الوزير،

هؤلاء الموظفون المتقاعدون أعطوا للدولة من حياتهم من 30 إلى 35 سنة من العمل والانضباط، واليوم لما أحيلوا على التقاعد سارعت الإدارة إلى طلب إفراغهم من المنازل التي كانوا يؤدون واجب كراؤه، ألا يمكن - السيد الوزير - أن مراعاة الجانب الاجتماعي والحالة المزرية لهؤلاء الموظفين على اتخاذ إجراءات لإبقاء هؤلاء المتقاعدين في منازلهم بعد التقاعد عن طريق شراء هذه المنازل بتسهيلات تمكنهم من أدائها خاصة، وأن إدارة الفلاحة مستغنية عن تلك المنازل بحكم أقدميتها.

لذا، السيد الوزير، أتمنى أن تجعلوا هذه الحالة تعرف حلا كمثيلاتها في الإدارات الأخرى خاصة وأن الملف الاجتماعي، وقررتم في برنامجكم الحكومي إعطائه الأولوية وشكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

هل هناك تعقيب للسيد الوزير، تفضل.

* **السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :**

أولا بغيت نقول للسيد المستشار أن الإدارة لم تستفن عن هذه المحلات، وهي داخلة في إطار النشاط الفلاحي ككل، وبغيت السيد المستشار يجاوبني ويقول لي أين سنسكن الموظفين الآخرين الذين سيشتغلون، يلقي لي الحل وسنلقي الحل للمتقاعدين الآخرين.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

إنشاء وتجهيز معرض دائم هو موضوع تساؤل المستشارين المحترمين السيدين : محمد خضوري ومحمد الفطواكي. فليتفضل السيد المستشار لطرح سؤاله.

* **السيد المستشار :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تزخر المنطقة الوسطى الجنوبية والشمالية وكذلك الشرقية، أعني بذلك إقليم مكناس، فاس، تافيلالت، بولمان، تازة، تاونات، وجدة، الحسيمة، الناظور، بمنتوج فلاحي متنوع، وتدركون - السيد الوزير - أن التعريف بهذا المنتوج، وتبادل التجارب بخصوصه يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لتسويقه وتطويره وتوعية الفلاحين، ولأجل هذه الغاية تنشأ فضاءات لتنظيم المعارض. وكما تعلمون فإن المنطقة المشار إليها لاتتوفر على فضاء مجهز لإقامة مثل هذه التظاهرات والسؤال المطروح - السيد الوزير المحترم - هل تفكر وزارتكم في إطار برنامجها في تخصيص مكان يجهز لإقامة وتنظيم معارض فلاحية بهذه المناطق التي هي في حاجة إلى هذه التظاهرة؟ وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* **السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :**

فعلا السيد المستشار، إن المعارض الفلاحية تشكل... محافل فلاحية تشكل إطار مناسب في إنعاش الاقتصاد بصفة عامة

والإنتاج الفلاحي بصفة خاصة، واعتباراً للدور الذي تلعبه هذه المحافل في تبادل الخبرات والتجارب بين المهنيين والتعريف بالمنتوج على الصعيدين الوطني والدولي. وفي فك العزلة عن بعض مناطق الانتاج، وبالتالي تثمين المنتوج المحلي، وكلنا كذلك نعرف أن أهم المعارض التي تتوفر عليها بلادنا هو معرض الدار البيضاء الذي ينظم كل سنتين معرضا فلاحيا دوليا إلى جانب معارض أخرى مرتبطة بالعالم الفلاحي كمعرض الصناعات الغذائية وغيرها.

كما تنظم تظاهرات إقليمية وجهوية على شكل مواسم خاصة إما بمنتوج معين أو في إطار أيام اقتصادية، وتحرص الوزارة على تشجيع إقامة هذه التظاهرات والمساهمة فيها بكل... بشكل فعال.

إما بالنسبة لإحداث فضاءات جديدة لتنظيم معارض فلاحية بمختلف مناطق المملكة، فإن الوزارة تدرك مدى أهمية تعميم هذه المحافل وملاءمتها بخصوصيات كل جهة ومن هذا المنطلق فقد أشرفت الوزارة على إنجاز دراسات تهم تنظيم معارض منتوجات الخضر والفواكه لمناطق سوس والغرب وبركان والتفكير منصب حاليا على تعميم هذه الدراسات والفضاءات بالمناطق الإنتاجية الأخرى. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار.

* **السيد المستشار :**

نحن نشكر وزارة الفلاحة لأننا في هذا الصدد نحن باتصال مباشر معها وخصوصا الديوان ومديري الفلاحة الذين يهمهم هذا الأمر، فلتنوير الرأي العام وحتى نوضح هدفنا من هذا التدخل في هذه النقطة بالضبط فإن غالب المعارض تكلف مالية كبيرة ودراسات قوية والوقت كذلك قوي، فهناك إمكانيات تتواجد في المدن كلها وأراضي ومحلات وزارة الفلاحة شاسعة فارغة لم تصلح تتواجد غالبا في وسط المدن، استغلالها كمعارض لم تتطلب الشيء الكثير، إذا دخلت الوزارة مع شراكة مع الجماعات مع الغرف الفلاحية والصناعية لتشغيل هذه المحلات، على الأقل في مرحلة معينة في انتظار - نقول في انتظار - بناء معارض في مستوى الأقاليم يمكن لنا أن نشغل هذه الفضاءات التي هي فارغة ولم تستغل بحال لتستغل «ليسكاليم ليسيرفيس» أو بحال دايا مثال فاس كاين 3 هكتارات واحد «لاسكام» فيها تقريبا واحد ١٠,٠٠٠ متر مغطاه وجالسة فارغة، والمدينة والإقليم في حاجة إلى معرض، وترميمها لم يتطلب أكثر من مليونين من الدراهيم، وتصبح فضاء الذي يمكن أن يشتغل فيه الصناع التقليديين، الفلاحا، الصناعة ... إلخ. فنحن نشكر الوزارة لأننا نحن داخلين في هذه المذاكرة معكم، وتتطلب من الوزارات الأخرى التي يهمها الأمر بأن تساعدنا لإجراء فضاءات للمعارض على الأقل مؤقتا ريتما نجد تمويل لمعارض أخرى. وشكراً السيد الوزير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

تعقيب للسيد الوزير.

* **السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :**

السيد المستشار،

هذه مبادرة حميدة والآن موقف الوزارة هي أن المبادرة تبقى دائما مبادرة محلية التي تجمع مابين جميع الأطراف، وهي مستعدة أنها تدرس كل ملف، ملف، وحالة، حالة.

وفيما يخص محلات «لاسكام»، هي شركة ليست داخلة في القطاع العام، لا يمكن للوزارة باش تستغل محلاتها وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة الآن للمستشار السيد محمد تضومانت لطرح سؤال حول حريق الذي شب في إقليم طاطا. فليتفضل السيد المستشار.

* **المستشار السيد محمد تضمانت :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

إننا لجد مسرورين بكل فخر واعتزاز على الزيارة العملية التي قام بها وزارة الفلاحة لأقاليمنا الراشيدية والزاك وزاكورة وإقليم

طاطا، وذلك وقوفا على قرب وكثب على جميع المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي، وإننا إذ ننوه بالمجهودات الهامة التي تبذلها مصالحكم بهذا الإقليم.

ولاتفوتني - سيادتكم الوزير - أن أحيطكم علما أن في أوائل شهر غشت من السنة الحالية شب حريق مهول بدوار إيغير بجماعة تمانرت دائرة آقا إقليم طاطا، أتى على حرق 6000 نخلة وقرابة 1000 شجرة من مختلف الأنواع، ولولا تدخل السلطات المحلية التي بذلت مجهوداً جبار لإخماد الحريق لكانت الكارثة أهول ولكان عدد الأشجار المحروقة أكثر، وقد طرحنا مع الوزير هذا المشكل في هذه الزيارة الأخيرة التي قام بها لإقليم طاطا وتفهم الموضوع ووعد بأن مشروع السقي لجماعتي تمانلت وفم لحسن سيدخل حيز التنفيذ خلال السنة القادمة بحول الله، وذلك حتى يتفادى فلاحوا هذه المنطقة مثل هذا الحريق.

لذلك أرجو من سيادتكم اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بإخراج هذا المشروع الهام الذي ينتظره الفلاح بفارغ الصبر إلى حيز الوجود، كما وعد خلال اجتماعه مع المنتخبين بطاطا بأن سعوض الفلاحون المتضررين وذلك بمنحهم أشجار النخيل لزرعها، إلا أن الفائدة من هذا التعويض يجني الفلاح ثمارها إلا بعد 5 سنوات، لذلك أرجو من سيادتكم أن تفكروا في تعويض عاجل لهؤلاء الفلاحين يضاف إلى التعويض الذي اقترحتم، كما أطلب من سيادتكم أن تعملوا على دراسات الاقتراحات الشفوية والكتابية التي قدمها إليه خلال هذه الزيارة المنتخبون ورؤساء الجماعات ورؤساء التعاونيات الفلاحية والجمعيات الفلاحية، ففلاحو الإقليم راجين أن تحققوا ما جاء في هذه الاقتراحات البناءة وتلبيتها لأنها ذات علاقة بمشاكل الفلاحين لهذه المنطقة كما نلتمس من سيادتكم إخراج مشروع سقي فوسي إلى حيز الوجود، علما أن هذا المشروع تمت دراسته حيث يساهم في استغلال 5000 هكتار من فلاحي آقا علما أن هذا القطاع هو المولود الوحيد للسكان، كما لايفوتني كذلك أن أثير انتباهكم بإصلاح الأراضي السقوية بجماعة إسفن، وجماعة تيزخ اللتا تعرضتا هذه السنة لفياضانات أتلفت جميع المحاصل الزراعية وأدت إلى إفراغ عديد من الأشجار المثمرة.

إن دائرة أمزكيط تعتبر من الدوائر التي تبذل مجهوداً في الميدان الفلاحي، لكي نجد جماعة إبليد التابعة لهذه الدائرة في حاجة ماسة بكل إلحاح إلى إخراج حيز التنفيذ بناء سد التحويلي الذي تمت الدراسة في شأنه والذي يساهم في إنعاش الفلاحين بهذه الجماعة. والسلام.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :**

فعلا كما جاء في سؤالكم شب حريق في يوم 31 .... 1992 بواحة تيغير حربيل وتضرر من هذا الحريق تقريبا مساحة تقدر بـ 150 هكتار عمت 6000 شجرة من النخيل وحوالي 500 من أشجار مثمرة أخرى، ولكن فيما يخص التعويض فإن الوزارة لاتتوفر على ميزانية من أجل تنفيذ تعويض مادي، كل ماهو هناك أن يمكن تعوض هذا السادة الفلاحين بتوزيع شجيرات النخيل تقريبا 2500 شجرة، وكذلك بتخصيص كمية فيما يخص توزيع أشجار اللوز بمنطقة طاطا، وهذا أظن حقيقة دعم الذي هو مهم ولكن يستحق دعم آخر، وهذه الحالة التي يمكن لها أن تطبق على المستوى الإقليمي وكذلك على المستوى الوطني.

أما فيما يخص مشروع السقي الذي تذاكرتم عليه السيد المستشار، فإن الوزارة لاتتوفر حاليا في هذا الخصوص على أية دراسة بالمنطقة، بل يوجد قيد الدراسة مشروع الاستثمار الفلاحي بالأراضي الغير المسقية المتكامل لحوض تمنارت - فم الحسن، على مساحة 34.000 هكتار تقدر التكلفة المالية لإنجازه 20 مليون درهم.

هذا هما المعطيات الذين يتواجدون الآن على مستوى الفلاحة. وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

تعقيب.... آه، باختصار.

* السيد المستشار :

فقط، أشكر السيد الوزير على جوابه وأذكر بأن بإقليم طاطا غابة شاسعة من النخيل بالأراضي البورية والسقوية، ويجب الحفاظ عليها والاهتمام بها، لكن هذا النخيل أصبح مهدد بمرض البيوض، هذا الأخير لن نجد له دواء، وعلمنا أن سكان هذه المنطقة يعتمدون في نشاطهم وحياتهم على أشجار النخيل، لهذا، نرجو منكم المزيد من التشجيعات لغرس الأراضي الشاسعة التي تزخر بها هذه المنطقة واستغلال المياه الجوفية الهامة التي تتوفر عليها، كما نرجو منكم التسهيلات الكفيلة للحصول على القروض التي تشجع الفلاح على ممارسة عمله بإعطاء الأوامر لإدارة القرض الفلاحي بمنح المبالغ المالية الكافية لإنجاز استثمارات فلاحية بهذه المنطقة، كما نرجو منكم كذلك الاستمرار في إمدادات للأعلاف لمربي الماشية.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

إذن السؤال الموالي يتعلق بوضعية أشجار الزيتون طرحه المستشاران المحترمان السيدان علي بوقدير وحدو أقديم، فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال.

* السيد المستشار :

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أختي، إخواني المستشارون،

لقد اكتسحت في الأيام الأخيرة مرض أصاب أشجار الزيتون بحيث أصبح أوراق الغلة سوداء اللون وانتشرت هذه الأمراض بجهة تادلة - أزيلال، وأولاد تايمة بناحية آيت موجدين وآيت تخنوج وآيت علوان وآيت.... وآيت بوجو التابع لجماعة أم أودي وكذا جماعة آيت اعتاب وجماعة تيموريت، وأضافوا إلى ذلك بأن من بين العوامل التي تستأثر باهتمام فلاحي هذه المناطق هي قلة ماء السقي، إن لم نقل انعدامها، الشيء الذي يؤدي حتما إلى انتشار الأمراض وانقراض عدد كثير من أشجار الزيتون واللوز و... بصفة عامة. كما أن من هذه الأمراض المعدية انتقلت إلى ناحية بني ملال وأصيب بها أشجار الزيتون المتواجدة بأم ربيع واعياط وامفيلا وأولاد عياد.

لذلك نطلب من السيد الوزير المحترم أن تولي وزارتكم كامل العناية والاهتمام قصد معالجة المشاكل المطروحة التي يعاني منها سكان المناطق المذكورة، وخصوصا الجبلية حيث لا ماء ولا كهرباء ولاطرق ولامستوصفات وها هي الفلاحة ستضيف إليهم، كما لايفوتني بهذه المناسبة أن أطلع السيد الوزير المحترم بأن جبل أوغنين التابع لجماعة فم أودي توجد بها عيون تسمى تيردودين، قد يصل صبيبها إلى 100 لتر في الثانية، ولم يتم استغلالها في أي شيء، الأمر الذي يدعو مصالح وزارتكم إيلاء هذه العين عناية خاصة لاستفادة من مياهها للشرب، وكذا مجال الفلاحي عن طريق بناء سواقي متفرعة عنها ليستفيد منها سكان جماعة فأودى، فضلا عن الدواوير المجاورة لها وذلك بإيفاد لجنة مختصة لمعاينة ماتم التعرف عليه بعين المكان، وكذا التنقيب عن المياه الجوفية.

أما فيما يرجع لناحية بن عمير فإن أراضيها الفلاحية لم تعد هي الأخرى ذات المردودية، إذ أنها أصبحت تغزوها هذه الأخيرة إحدى النباتات المضرة بالفلاحة بما يسمى السويسا، حيث أصبح الانتاج الفلاحي ضئيلا جداً سنة بعد سنة، ولاسيما القمح والدرة والشعير، والشمندر، وأختم مداخلتي - السيد الوزير - باطلاعكم من جهة أخرى على المشاكل التي يعانيها الفلاحون بناحية سوق السبت والفقيه بن صالح حول ما يلقونه من معاملة اللامعقولة من طرف بعض التعاونيات الفلاحية الخاصة بجمع الحليب الذي يعتبر مصدراً لعيشهم، إذ أن هذه التعاونيات غالبا ما ترفض أخذ كميات الحليب من هؤلاء الفلاحين بدعوى أنها لاتتوفر على خزانات كافية لجمعها في انتظار بيعها للشركة.

السيد الوزير،

نسألكم هل وزارتكم على علم بهذه الأمراض؟ وماهي التدابير المزمع اتخاذها لحماية الأشجار بصفة عامة؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير. فليتفضل.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

شكراً،

الذي جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، هناك عدة تساؤلات التي هي ميدانية ومحلية، الذي أطلبه من السيد المستشارأن يضعها في إطار سؤال كتابي لنتمكن من التطرق لها.

فيما يخص السؤال المتعلق بوضعية أشجار الزيتون والمعروف عند الفلاحين والتقنيين هو أن هذا المرض يعرف بمرض الدخيلة، والذي ينتج عن تكاثر فطري طفيلي على مادة سكرية تفرزها حشرات تدعى بالمن الأسود وللوزارة برنامج متكامل الذي يتجلى في الإجراءات التالية، وهذا في نطاق برنامج مشترك مع الغرف الفلاحية، ويسعى هذا البرنامج إلى تعزيز وسائل رسب ومتابعة تطور الأمراض والحشرات المضرة بشجرة الزيتون وكذلك تعزيز وسائل التشديد والرش والمعالجة المتوفرة حاليا، وذلك باقتناء آليات إضافية قصد توفير تغطية ملائمة لحاجيات المنطقة، وقد أبرمت الوزارة بغية بلورة هذه الأهداف عدة اتفاقيات، شارك خلال هذا الموسم مع الغرف الفلاحية بأهم المناطق المنتجة للزيتون، وسيتم بموجبها إنجاز عدة عمليات لصيانة أشجار الزيتون، ووقايتها من مختلف الأمراض والحشرات، والغلاف المالي للآن مرصود لهذه العمليات هو 20 مليون درهم، لخمس غرف فلاحية على مستوى خمس أقاليم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار.

* **السيد المستشار :**

في إطار التعقيب أريد فقط - سيدي الرئيس - أن أشكر السيد الوزير على صراحته وأضيف بأن... على نزاهته وتعامله بشكل موضوعي مع القضايا التي تطرح عليه، هي التي دفعتنا الآن، ونطلب المزيد من العناية بالفلاحين، ونحن على يقين بأن طلبنا سيجد أذنا صاغية، وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا البلد والمواطنين، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

السؤال الموالي يتعلق بتقلص ثرواتنا النحلية للمستشار المحترم السيد عبد القادر نور الزين فليتفضل السيد المستشار.

* **المستشار السيد عبد القادر نور الزين :**

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

سؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول تقلصات لثرواتنا النحلية.

السيد الوزير المحترم،

من المعلوم أن تربية النحل تعتبر من المحاور التنموية في الاقتصاد القروي، وذلك على مستوى الإنتاج أو التصنيع أو التشغيل، وذلك في عدم الأمن الغذائي بالبلاد، غير أن قطاع النحل عرف أخيراً أمراضا وطفيليات أثرت بكيفية ملحوظة على مردودية هذا القطاع، وعلى أضعاف انتاجيته، فماهي الإجراءات الوقائية والفلاحية المتخذة للحفاظ على ثرواتنا النحلية؟ وماهي التدابير المزمع اتخاذها لدعم تربية النحل ببلادنا حتى نصل إلى إنتاج وطني جيد ومطلوب، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الفلاحة فليتفضل.

* **السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :**

يعتبر قطاع تربية النحل من الأنشطة الفلاحية الهامة نظراً لدوره الاجتماعي والاقتصادي، ويقدر عدد الخلايا ببلادنا خلايا تقليدية بـ 350.000 خلية تقليدية و75.000 من النوع العصري، وهذا النشاط يقوم به تقريبا ما ينعش 30.000 أسرة، وقد عرف هذا القطاع نمو مهم، حيث كانت وثيرة التنمية بـ 34% إلى الوقت الحالي، ويقدر الإنتاج الوطني بـ 6.500 طن من العسل و300 طن من الشمع سنويا.

أما فيما يخص الإجراءات المتخذة في هذا القطاع، تتمثل أولا في تعميم تربية النحل بالطرق الحديثة، وكذلك تعميم التقنيات المتطورة لتكثيف الانتاج وتحسين إنتاجية الأصناف، والتأطير الصحي والتقني لمربي النحل، وتكوين مربي النحل، وخاصة أبناء الفلاحين، وتنظيم القطاع، وكذلك تشجيع المربين والتعاونيات.

أما فيما يخص معالجة الأمراض، وخاصة المرض المعروف منذ 87 يعني «لاڤاروز» فقطاع النحل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الوزارة لوقاية هذا القطاع والمحافظة عليها، ثم تصنيف هذا الداء من الأمراض المعدية المنصوص عليها في ظهير 1979، والذي يستلزم اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية منه، كما تم وضع برنامج وطني لمحاربة «لاڤاروز»، في جميع مناطق المملكة، ويتمحور هذا البرنامج حول :

1. إحصاء قطيع النحل بالمملكة.

2. المراقبة الصحية لتنقل خلايا النحل عبر المناطق، وضرورة إخضاعها للعلاجات الضرورية، وكذلك مواصلة الدراسة المعمقة للطفيليات التي تسبب في هذا المرض حسب المناطق والمعطيات المناخية، وفي هذا الإطار، تم إنجاز حملة وطنية خلال موسم 1994، اشتملت كل الأقاليم وتم خلالها معالجة أزيد من 109.000 خلية تقليدية وعصرية أي ما يعادل 35 من القطيع إضافة إلى تكثيف حملات توعية المربين بنوعية المواد والطرق الناجعة للحصول على نتائج إيجابية، وللتقليل من حدة هذا المرض.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار، فليتفضل.

* **المستشار السيد عبد القادر نور الدين الزين :**

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير على هذه الإجابة، أن تربية النحل تساعد في الجانب الطبي، حيث يعتمد العسل كأساس انتاج مجموعة من الأدوية زيادة على أن العسل المغربي أصبح مطلوب في الأسواق الدولية، وأن تشجيع مثل هذا النوع من الانتاج من شأنه زيادة على مداخيلنا من العملة الصعبة والتعريف ببلادنا وامكانياتها في الخارج، ونود الإشارة أن بعض المبيدات المستعملة ضد الطفيليات التي تمس ببعض أنواع المزروعات تؤثر سلبا على مردوديات النحل وتؤدي إلى موت أعداد كبيرة من النحل.

لذا، نرغب أن تتولى وزارة الفلاحة الاهتمام بهذا القطاع.

وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

السؤال الموالي يتعلق بتراجع مديريات الفلاحة للأقاليم الجنوبية النخيلية إلي مناطق أخرى في حاجة إلى ذلك، للمستشارين المحترمين السادة : محمد أخطور، محمد البطاح وعمر أدخيل، فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال.

* **السيد المستشار محمد خطور :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة المحترمة،

الإخوة المستشارون المحترمون

فعلا هذا السؤال وجهنا إلى وزير الفلاحة يوم 13 في شهر 5، مع كامل الأسف، ومشى وقته حتى، وكنت أتمنى أن يعود الوزير شخصيا حاضر معنا، نظراً عندنا معه ياسر من الأمور اللي خصنا نشوف، وهذا السؤال جاء الجواب عليه بالضبط، في الوقت اللي بحال إيلا الإنسان عند سيدي علي باردة مثلجة، في الوقت للإنسان .. درجة 42 درجة في الحمام، وثانيا ما أنعت له غير قالوا ما تفوتها إذا جاءت الشتاء والبرد 10 تحت الصفر عاد يقول له هاك اشرب الماء، باش يقول له زنت ما عينك في الماء، مابغيته، فالماء ما يقدر يشرب إلا أنا، هنا مديرية الفلاحة نشكرها على العمل التي تقوم به، ولكن بدون... ما يتعطى لها هذا الشي من طرف الوزارة راه المديرية ما تقدر تعمل والو.

إذن، هنا تقدمنا أن نسائل في ذلك الوقت اقبل وقت الصيف، وتراجعت مع كامل الأسف الوزارة، لم تعط الوقت المناسب لذاك الشي اللي غادي تعطي، لا من الماء، الشاحنات، لا في المداعمة، النقل، ولكن عاد تعطات وشكراً حقين قال عاد اعطاته ونشكرها، ولكن الشيء تعطل كيفاش، في الوقت لاحنا في الحاجة إليه، وبصفة خاصة المناطق الجنوبية، ماهي كيف المناطق اللي هنا في المناطق الجنوبية، شهر عندهم هو شهر 6 و7 و8 هذا هم الأشهر اللي خصهم دائما برنامج استعجالي باش يعاونوا، وهناك شهر 8 و9

و10، هم مشاو على نفس الحساب اعطاونا غير شهر 8 حتى ماتلى الوقت، ما تلاث عندها حاجة، لولا تدخل وزارة الداخلية ونشكرها بصفة خاصة السيد عامل الإقليم اللي خصص لسبب التأخير - خصص ما يزيد على 40 مليون، تحويلها من مادة التي كانت موجهة لتعديل الطرق داخل المدينة والتشجير، للفلاحين والكسابة وكذلك خصص إعانات للفلاحين المتضررين، ونشكره على ذلك.

إذن نتمنى من السيد الوزير ومن أطره على أنهم الوضعية اللي أعلنتم.البرنامج اللي خص للأقاليم الجنوبية يكون في وقته، والوقت راه اللي كاين في داخل المملكة وفي الأقاليم الشمالية ما هو كيف الأقاليم الجنوبية، شهر 9 الموسم وبركاتنا يصبح يقول لنا الكميات الذي أعطيناها لكم لم تستعملوهم، فعلا في الوقت الذي نحن محتاجين، في شهر 3 لم يعطيهم لنا، إذن، إذا أعطونا ومن بعد قالوا لنا لما لم تستغلوهم غادي ندير لكم ناقص في السنوات المقبلة، نظراً لأنكم في السنوات الماضية لم تستعملوا الكميات التي أعطيت لكم، لا بالنسبة للأعلاف المدعمة فعلا أعطوهم، ولا بالنسبة للنقل وما أشبه ذلك، ولكن القوا الشاحنات ما زادوهم، أو صلحوهم، وألقوا الماء والآبار هذه السنة ناقصة في الاعتمادات التي كانت معطية وهذا نحن ما نتمناوه.

نتمنى الزيادة تكون ليس النقصان، نظراً لأن البشر يزيد، والمواشي تزيد، إذن هم عادوا ينقص في الوقت اللي احنا نطالب منهم يزيدوا، مع كامل الأسف، وهذا نسجله على النقص الذي وقع في الإصلاح وتجهيز الآبار هذه السنة بالنسبة للميزانية التي كنا نتمنى الوزير باش الوزير يكون هنا، ويكون معه وزير المالية نظراً لأنهما اعطاو، ونقص، النقص الذي يؤثر على المناطق الجنوبية بصفة خاصة، لأن الفلاحة احنا ماهي عندنا، احنا عندنا الكسيبة، والكسيبة خصها الماء والعلف المدعمة والأدوية. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :**

شكراً للسيد المستشار.

فعلا الماشية تكون محور مهم فيما يخص اقتصاد الأقاليم الصحراوية المغربية، وفيما يخص تزويد الماشية بالمياه منذ سنة 88، حتى 1995 اشترت الوزارة يناهز 150 شاحنة هريجية، 195 سيارة وشاحنة صهريجية، أخذت فيها الأقاليم الصحراوية 80 أي ما يناهيز 40%، وهذه السنة ليس تراجع، الذي هو حاصل، هو تأخير في تنفيذ الميزانية، والسيد المستشار على علم على كيف مرت الميزانية هذه السنة .

أما فيما يخص الشاحنات للآن موجودة في الأقاليم الجنوبية 48 شاحنة، وهناك 27 الآن التي تصلح، ولكن منين نتشراو الشاحنات منذ 88 حتى 95، خص واحد الوقت أن الميزانية ما غادي توظف شاي من أجل شراء الشاحنات، ولكن لصيانات الشاحنات الذين هم الآن موجودين، وهذا العام هذا قررت الوزارة تعفي 2 مليون و600 درهم من أجل صيانة هذه الشاحنات الصهريجية، وكذلك مايفوق تقريبا 12 مليون درهم من أجل صيانة نقط الماء.

أما فيما يخص العلف ودعم الموارد العلفية، فالآن تقريبا هناك 528.000 قنطار التي أخذت فيها المناطق الجنوبية 300.000 قنطار.

إذن أترك للسيد المستشار يأخذ النسب ويدير تحليل يعني للمجهود اللي هو كتدير الدولة في المناطق الصحراوية. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير، تعقيب.

* **السيد المستشار محمد أخطور :**

أولا، هنا ما يخص تم يعوج كلامنا وتدخلنا، الدولة دارت الكثير والكثير، دارت سابقا وكتدير حالا ومازال بغات تدير، ولكن التأخير في التنفيذ في الوقت المناسب هو اللي ما كاين مع الأسف، ها واحدة العلف موجود وهو محطوط ولكن هو الشتاء جاءت احنا الموسم ديال الشتاء تيبدي عندنا من شهر 8 - السيد الوزير المحترم - إذن اللي قلنا لكم اللي تعطوا لنا راه كثير جداً باش يمكن لنا نستعمله اعطوه لنا في وقته، حاجة بسيطة ها واحدة.

ثانيا، الشاحنات اللي عندنا 2، أنا رئيس الغرفة، وولد الداخلة ونعرفها مزيان، إذن 2 اللي عندنا خدامات ثانين خاسرين،

وخسارتهم تتطلب الكثير والكثير، فعلا جاءت اعتمادات من أجل الإصلاح هذا نعترف لكم به، إلا أن الوقت عنده دوره ومهم جداً.

بالنسبة للمديريات اللي عندنا، احنا في أرض صحراوية بين النقطة والنقطة ما يزيد على 500 كلم باش تعود مصلحة ديال تربية المواشي عندها «لوندروفيل» واحدة يخرج باش يدير «انفيزيت» تخسر أومبان ويفوت 3 أيام 4 أيام ما عدنا عارفين هما منين، والشاحنات قدامت، سيارات عندهم خصهم يتدعم. مصلحة بتجهيز القروي.. التنمية القروية كيمشيو باش يصلح بئر عند غير «لوندروفيل» من 91، بل من سنة 90 تاريخ 90 وتخسر بهم فوق 4 أيام، تنبقا ونقلب عليهم، واش ماتوا أو أحياء، وأنا عييت نمشي معهم في الأسفار، أنا ما من الرؤساء اللي يقلب الليفاكس - السيد الوزير -، ولكن ذوك الأطر نشكرهم وننوه بأعمالهم التي يقومون بها، ولكن ذوك الأطر نشكرهم وننوه بأعمالهم التي يقومون بها، ولكن ما عندهم باش يخدمو، خصهم يتزاد لهم وسائل باش يخدمو وباش يزيدو يتنقلو وباش يديرو ذاك... ايوه راه إقليميين والناس عايشة غير في الكسيبة ماهي عايشة في شيء ثاني.

إذن إيلا اللي قلنا لكم الدولة دارت الكثير والكثير، وما زالت كتدير وفاتت دارت، كذلك الوزارة ياسر من الأمور اللي كانت تدير في... البناء، ولقناها تبني للمواطنين باش يكون الناس مهزوزين من هنا، تراجعت لم تبق تبني ولا متر واحد، تراجعت عن الكثير من المسائل ما تلات تدير، إذن، نقلب على الأقل راه احنا شفنا الميزانية - السيد الوزير - وشفنا النقص اللي حيدت وزارة المالية مع كامل الأسف، ولكن خصكم تزدوه شوي، باش على الأقل دارين للسنة، غير دارين في كل سنة للمديرين والأطر الذين يأتون وللأطباء الذين يأتون من بعيد، باش يلقاو فاين يسكن، باش يمكن لهم يخدم خدمة صالحة، بما فيه هنوك اللي تابعين لمصالحكم، مصالح المياه والغابات كذلك إلى حد الساعة ليس لديهم أين يسكنون.

إذن كيخصكم تعرف، والبناية اللي كاينة، كما تدير وزارة الإسكان راه هو خاص بالمواطنين اللي ماهم خدامين إذن الموظفين بقاو مساكين ما كاين من يديها فيه وما ساكنين وماكيستفاد من ذوك الديار اللي تبناو تبنيهم وزارة الإسكان ووزارة الداخلية وتعطيهم مجانا للمواطن الصحراوي اللي عايش تم،، يعني المواطن اللي جاء من طنجة وجاء من الدار البيضاء راه ماكيستفاذ راه كاري، راه متكرفس، راهكم؟ ما أنتم طايحين في بالوا - السيد الوزير المحترم - هذا راه ما يمكن، كيفاش الواحد مهندس أعلن أنه لم يجد أين يسكن وكيفاش نرجى منه يخدم وأنا نعطيه السيارة باش يتنقل يدي «ليسبيكسيون».... وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة**

السيد الوزير، تفضل.

* **السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :**

هناك شطرين في تعقيب السيد المستشار، الشطر الأول هو التأخير، أنا كنطرح له سؤال متى تمت المصادقة على ميزانية مجلس المستشارين، وسيلقى جواب التأخير.

أما فيما يخص حقيقة الخصاص، أظن بأن الخصاص كاين، ولكن اللي مطلوب من الفرق أنها يكون عندها واحد التصور متكامل، فيما يخص التوظيف على المجال الترابي والقطاعي، إيلا غادي نزيد هنا خص يتقال لنا منين غادي ناخذو، ولكن مانجيو شاي بالزيادة، الزيادة، ولكن منين، منين غادي يتمول هذا الشي، ولهذا اللي كنطلبه منكم يكون تصور متكامل وشمولي، غادي نزيدو هنا في هذه المنطقة، غادي ننقص هنايا، غادي ندعم هذا القطاع، غادي ننقص من هذا القطاع أو نشوف على الأقل منين غادي يجيو الموارد. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى سؤال للمستشارين المحترمين السيدين محمد أيت امبارك ومولاي المامون البشير، يتعلق السؤال باستغلال الأراضي البورية والجبلية...

نقطة نظام للسيد المستشار.

* **السيد المستشار :**

نظراً لظروف صحية وقاهرة نلتمس من الرئاسة أن تؤجل لنا هذا السؤال إلى الأسبوع المقبل.

شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً، ننتقل إلى الصعوبات التي تعترض المنتجين في تسويق حبوب عباد الشمس هو موضوع تساؤل المستشارين المحترمين قاسم الغزوي ورحال الزكراوي، فليتفضل أحد المستشارين.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس،

معالي الوزير،

السادة المستشارون،

حقيقة أن هذا السؤال كنا تقدمنا به عند مستهل موسم الحصاد، وكانت صيغته وصفته هو أنه يكون سؤال آني لتدارك تسويق المنتوج الفلاحي لعباد الشمس، ولكن ويا للأسف الشديد أننا عاد تتعطي... عاد تيتدرج هذ السؤال هذا في هذه الجلسة الموقرة والمحترمة، غير أننا رغم أن الموسم انتهى وتسويق انتهى، والمحصول تسوق، ولكن لن نرى بأساً أن نذكر معالي الوزير مستقبلا بما يجري في هذا القطاع، واللي تينتج عنه أنه المنتجين يكونون عرضة لعدم التزام الشركة المعنية بالأمر «لوسيور - كريسطال» بتنفيذ العقدة التي تتم بينها وبين المنتجين، ذلك أنه دائما المنتجين تيتعاقد مع هذه الشركة على أساس توحيد الأثمان بين كافة المتدخلين في القطاع قصد تسويقه، سواءاً تعلق الأمر بشركات أو تعلق الأمر بشركة كومابرا والتعاونيات الفلاحية للتسويق أو تعلق الأمر بالخواص، غير أنه دائما تتباغتنا هذه الشركة عند بداية موسم الحصاد، تتعقد 2 ديال العقد، العقدة اللي هي مع الكومابرا تتحدد بثمن، وتتحد عقدة أخرى مع المتدخلين الخواص بثمن أقل الشيء الذي ينتج عليه دائما أنها في إطار المنافسة تيكون هذا السيد اللي هو متدخل دائما تيدافع على الربح ديالو الشيء الذي ينعكس سلباً على الدخل أو على مردودية المنتجين لأنه من طبيعة الحال ثمن يحدد عند كومابرا بثمن والمتدخلين الآخرين الخواص بثمن أقل، هذيك الأقلية دائما تترجع على المنتجين، كان غرضنا أننا نخبركم في هذا الوقت هذا، ونقول لكم أودي واش ممكن أنها تتدخلوا عند هذه الشركة، على الأقل لا لاحترام المعاهدة ديالها وعقدتها، وهذا الشيء هذا نطالب به إن شاء الله أنه يكون مستقبلا. وشكراً معالي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

تمشيا مع رغبة المنتجين ومن أجل دعم قطاع زراعة عباد الشمس وتسويق هذه المادة، تم إنشاء مركز تقني للنباتات الزيتية من طرف جميع الفاعلين، بما فيهم المنتجين والمحولين وشركات كومابرا وجمعية منتجي البذور وجمعية تجار البذور،

وفيما يخص نشاط هذا المركز، وفي إطار تحسين تسويق المنتوج 1998، تم عقد اجتماعين يوم 16 يناير و5 مارس 1998، تم خلال هذا الجمع هذا الاتفاق على تحديد الثمن للقنطار المسلم للمصنع في 430 درهم، أي ما يعطى للمنتج تقريبا 390 درهم، كما تم كذلك في هذاك الاجتماع التقليص من وقت التسديد إلى 10 أيام، وفيما يخص الإحصائيات، فيما يخص تسويق المنتوج لهذه السنة، كومابرا أخذت تقريبا ماينافز 26.000 طن أي 58 %، والتعاونيات 6000 طن أي ما ينافز 13% والخواص 13.000 طن أي ما ينافز 29%، وكذلك هناك واحد الكمية اللي هي مهمة اللي كتسوق عند المستهلك المباشر واللي كتسوق بأثمان اللي هي مرتفعة عن الثمن المحدد من طرف هذا المركز التقني، ولكن الوزارة مستعدة أيضا إذا كان هناك بعض التحريف فيما يخص المسائل اللي اتفقوا عليه الفرقاء داخل هذا المركز هذا، أنها تقوم بدراسة وتأخذ الإجراءات اللازمة. وشكراً السيد المستشار.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

تعقيب فقط، حقيقة أنه «لوستيو»، هذا المركز التقني اللي مابين المهن، هو اللي تعاقد مع هذه الشركة، هو اللي اللازم على شركة «لوسيور - كريسطال»، إنها تحترم هذه 430 قصد أنه المنتج يأخذ

390 درهم، ولكن اللي كتبغتنا به في هذه 30%، أنه شركة «لوسيور - كريسطال» تعاقدت مع هؤلاء الخواص بأقل من 3، الشيء اللي تيرجع سلبا عن المنتجين، إذا قلنا تسويق 30% معناه أن المنتجين ما تخلص شاي في 390، معناه أنهم تخلصوا بـ 370-380 باش هذاك المتدخل الخاص يتحافظ على «لامارش بنيفسي» يتحتفظ على ربحه، هذا هو اللي كنا بغينا في وقته، أننا تداركه ونلزم على هذه الشركة أنها توحد العقدة، سواءً تعلق الأمر بالكومابرا أو تعلق بالتعاونيات الفلاحية وكذلك الخواص باش تكون المنافسة من أجل مردودية أحسن للمنتجين، وشكراً معالي الوزير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

ننتقل الآن إلى السؤال الموالي حول التدابير التشجيعية لتسويق زيت الزيتون على المستوى الداخلي والخارجي، تقدم به المستشاران المحترمان السيدان عمر الجزولي وأحمد البنا. فليتفضل السيد المستشار.

* **السيد المستشار :**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون المحترمون،

أولا، لازم ما أثير واحد انتباه على أنه هذا السؤال كنا تقدمنا به في شهر ماي، وإلى حدود الآن هذه تقريبا 5 أشهر، باش احنا نتسنى الجواب على هذا السؤال، تمنينا لو أنه المشاكل اللي هي كانت معروضة في السؤال تكون لقات حلولها ونكون استغنينا عن هذ السؤال، ولكن مع الأسف رغم المدة، المشاكل لازالت مطروحة.

السيد الوزير،

الحكومة والحكومات السابقة قامت بعدد من التشجيعات بالنسبة لغرس أشجار الزيتون، وفعلا كانت سياسة تشجيعية اللي الفلاحا كلهم ديال المغرب استجابوا لهذه السياسة، وقاموا فعلا بغرس أشجار الزيتون، وأصبح الآن منتوج أشجار الزيتون، لأنه دازت عليه... هذه السياسة التشجيعية دازت عليها سنوات أصبحت على أنه الآن أصبحت هذه الأشجار منتجة وأصبح الانتاج بكثرة، إلا أنه مع الأسف، الإجراءات، والتدابير المواكبة لهذا العمل ما تدارت شاي، ولهذا، أصبحت الآن عندنا عدة مشاكل في هذا القطاع.

أولا، ما تتبان لنا شاي واحد استراتيجية وسياسة واضحة لتنمية صادراتنا، في الزيتون سواءً كان أخضر أو كان في العلب.

ثانيا، ما تتبان شاي كذلك واحد السياسة اللي هي واضحة، لتنمية وباش يمكن يتقوى استهلاك زيت الزيتون، أولا الحكومة لم تأخذ تدابير مهمة في تشجيع بعض المستثمرين باش يقوموا بتغيير آلاتهم التي يصنعون بها زيت الزيتون، هذه المسائل التشجيعية خصها لازم الحكومة باش تأخذها، باش على الأقل انتاج زيت زيتون يكون في مستوى اللي هو مطلوب على السوق الدولي والسوق الداخلي.

إذن كذلك كان خص من الحكومة تقوم بواحد النوع ديال تحسيس ديال الفلاحا في هذا الموضوع هذا باش ما يدفع زيت ديالهم إلى الطحين إلا في واحد الوقت مناسب، باش يمكن الإنتاج يكون يتلاءم مع متطلبات السوق.

كذلك مع الأسف ألقينا على وحدات تخزين هذا الزيت الزيتون تيظهر لي الحكومة ما خممت شاي في هذا وما فكرت شاي باش يمكن يكون هذه الوحدات موجودة، باش يمكن إذا كانت الكثرة ديال زيت الزيتون تلقى فين... على الأقل يكون تخزينها مضمون.

كذلك تشجيع استهلاك زيت الزيتون بالنسبة للمستهلك المحلي.

إذن، تكلمنا على الصادرات، وتكلمنا على المستهلك المحلي، نلاحظ على أنه واحد العدد ديال الزيوت التي تباع في وسط السوق المغربي هي زيت اللي هي زيت مغشوشة على الرغم أنه كاين قوانين في هذا الموضوع، ولكن مع الأسف لاتطبق، ولهذا... وما تنلقاو شاي كذلك على أنه الحكومة تقوم بتشجيع زيت الزيتون محليا، بالعكس تلقاوها على أنه تتعاون الاستهلاك ديال الزيتون الاصطنعية، والزيوت الاصطناعية هي الوحيدة التي تحظى بدعم الحكومة، هذا بالنسبة الاستراتيجية اللي هي كاينة واللي تيخص الحكومة في نظري خصها تأخذها بعين الاعتبار بالنسبة للمستقبل، ولكن بالنسبة للحالة الراهنة الآن نلقى على أنه المخزون اللي عندنا الآن موجود، واللي تقريبا ما يقرب من 45.000 طن من زيت الزيتون، واللي ثمنها الآن يتراوح مابين 8 دارهم حتى 12 درهم، في

حين أنه هذاك الفلاح طاحت عليه هذيك الكيلو ديال الزيت بـ 18 درهم، إذن هنا الخسارة باينة ورغم ذلك ماتيلقى شاي شي أحد اللي يمكن له يشري من عنده الزيت هذا.

السيد الوزير،

بغينا كذلك نثير انتباه على أنه احنا في بداية الموسم الحالي ديال زيت الزيتون، لأنه عندنا واحد المخزون ديال 45.000 طن اللي غادي نزيد عليه ثاني انتاج هذا العالم وغادي نصدق في واحد الكمية مهمة، وتيظهر لي ما عندنا شاي حتى الوسائل فاين يمكن نقوم بتخزين هذا، إذن هذا هما المطلوب من السيد الوزير - والسؤال المطلوب هو هل هناك تدابير تشجيعية في اتجاه رفع من صادراتنا في هذا الموضوع هذا، سواء في الزيتون كزيتون طري أو في زيت زيتون. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :**

شكراً للسيد المستشار.

تساؤلات السيد المستشار جاءت أجوبة في تساؤلاته فيما يخص المقارنة مابين الأثمنة في زيت الزيتون والزيت المصنعة، وإشكالية الزيتون وزيت الزيتون، إشكالية اللي فيها عدة دراسات قامت بها الوزارة، وأول دراسة التي قامت بها الوزارة هي إعادة هيكلة القطاع وسلسلة إنتاج زيت الزيتون منذ 1986 وكان هناك توصيات وقرارات التي كانت تتخذهم الوزارة ولكن لم يتخذوا. الآن فيما يخص الإشكالية الظرفية، هناك منتوج اللي ما تم شاي استهلاكه ولاتسويته هنا الحكومة راه أخذت إجراءات لدعم التصدير بـ 2000 درهم للطن في مستوى 30.000 طن، ولكن هناك إجراءات اللي هي راه ستتخذ على المدى المتوسط والمدى البعيد في إعادة هيكلة القطاع، قطاع الزيتون ككل، وكذلك سلسلة تصنيع زيت زيتون، والذي أريد قوله للسيد المستشار هو أن المستهلك الآن راه يتجه لاستهلاك زيت المصطنعة لأن هناك دعم من طرف الدولة، ولهذا إذا جئنا نفكر، خص يعاد النظر في نمط الاستهلاك عن طريق الأسعار والأثمنة وكذلك تنظيم المتدخلين في القطاع، والآن الوزارة راها عاملة بالمشاركة مع الغرف الفلاحية من أجل تهييئ واحد البرنامج لجني ورفع الجودة، جودة الزيت وكذلك توسيع المساحات المغروسة بالزيتون من أجل تحريف إذا صح التعبير استهلاك زيت المصطنعة إلى زيت الزيتون، ولكن هذه الإجراءات كلها تتطلب الوقت باش يمكن لها تنجز، لأن لم يمكن لها أن تنجز في ظرف شهرين، اللي الآن الوزارة قائمة به هو تدعيم من أجل تحسين التصدير، واش يمكن منتوج هذه السنة باش تيسوق بثمن اللي هو كيسمح باش تكون المردودية عند الفلاحة المغربية وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعليق للسيد المستشار، فليتفضل.

* **السيد المستشار :**

شكراً السيد الرئيس،

أولا أريد أن أشكر السيد الوزير على رده، إلا أنه هذا الرد كانت تنقصه كثير من التوضيحات، السؤال كيف جاء أولا، لماذا هذاك الدعم اللي كنعطيوه لزيت المصنعة ما نعطيوه لزيت الزيتون، نعطيو الأولوية للصنع الداخلي للإنتاج الداخلي ديالنا.

ثانيا : فيما يخص هذه الإعانة ديال التصدير الذي جاء بها السيد الوزير ديال 2000 درهم، فهي محددة في إطار... في مبلغ مالي ديال 2 مليار، ماشي الفلاحا يسمع على أنه أو الناس الخزانة اللي عندهم الزيتون، زيت زيتون، يسمع راه 2000 درهم للطن، ويظن بأنه الجميع، مخزوننا كله، في إطار 2 مليار، وفي إطار 2000 درهم لكل 30 طن يعني لطن في حدود 30 طن للتصدير، لكل واحد، فكنعرفو جميعا السيد الوزير بأنه المخزون اللي عندنا حاليا راه بدأ تسويق ديال زيت الحبوب، وهذا عكس هذاك المخزون اللي هو عندنا عكس واحد النتيجة سلبية فيما يخص تسويق زيت الزيتون، يعني الزيت كلها حبوب، الآن راه الزيت تباع في السوق مابين 150 درهم حتى 2 دراهم ونصف، مع العلم أن التكلفة راه كنعرفوها جميعا بأنه التكلفة على قضية انتاج حبوب الزيتون تطلع باكثر من هذا، إذن، اللي بغينا من السيد الوزير هو لماذا هذاك الدعم يرجع لزيت

الزيتون، وهذه هي الطريقة الوحيدة اللي يمكن... ذاك الدعم اللي كاين للزيت الاصطناعية ترجع لزيت الزيتون.

وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

السيد الوزير للجواب أو للتعقيب لأن كاين سؤال ثاني.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

لا، اللي بغيت نقول للسيد المستشار، هو فيما يخص حقيقة فيما يخص تقوم به هذه الحكومة، راه مرتبط بالمسائل التي ورثناها، لأن هناك فلاحا للآن ينتجون زيت عباد الشمس على مساحة 100.000 هكتار، واللي كتدعمها الدولة، ولهذا إذا جئنا نفكر في زيت الزيتون، خصنا نفكر آش غادي نديرو بهؤلاء الناس الذين ينتجون، والذي أريد أن أقوله للسيد المستشار هناك برنامج وإجراءات، ولكن لايمكن لها أن تنفذ إلا على المدى المتوسط، وإلا الآن ولو أن بالعصا السحرية غادي نتجه لاستهلاك زيت الزيتون، فما هو مصير منتجين عباد الشمس، غادي نطيحو في معادلة أخرى اللي خصنا نلقاو لها حل. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل إلى سؤال يتعلق بتفعيل دور الغرف الفلاحية، تقدم به المستشارون المحترمون السادة : عبد العزيز القريعة، محمد بلقاسم وعمر مكدر. فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارون المحترمون،

لايخفى عليكم الدور الهام الذي أسنده المشرع للغرف الفلاحية، وخاصة ما يتعلق باستشارتها في مجموعة كبيرة من القضايا التي تهم الأعوان والأعمال الفلاحية إلا أنه وعلى أرض الواقع يلاحظ أن هذه المؤسسة لاتتطلع بالدور المنوط بها، خاصة إذا علمنا أن مجموعة من الجمعيات المشابهة عوض أن تكون أعمالها متكاملة ومترابطة مع الغرف الفلاحية، نلاحظ عدم التنسيق في المواقف، مما يخلق التباسا في ذهن الفلاح، باعتبار تدخل مجموعة من الإخوان في نفس القضايا التي تهمه، لذا، نسألكم - السيد الوزير أولا، هل تفكرون في وضع إطار قانوني واضح للتنسيق بين الغرف الفلاحية ومختلف هذه الجمعيات؟

ثانيا، هل تفكرون وزارتكم في إعادة تنظيم هذه الجمعيات التي يبقى دورها مهم كذلك، وذلك حتى تؤدى الرسالة المنوطة بها. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير. فليتفضل.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

كما ينص على ذلك قانون 24 أكتوبر 1962، فنشاط الغرف الفلاحية يتجلى في دور استشاري وتمثيلي للفلاحين وكذلك دور تنموي من خلال قيام بعمليات التعميم وتنظيم الفلاحين وتأطيرهم، والوزارة تفصل ما بين أدوار الفلاحين المنتخبين وعندهم دور تمثيلي، والسادة اللي هم كيدخل في الجمعيات من أجل حماية مصالح واحد القطاع وواحد الهيأة، وكما في علم السيد المستشار أن تعملت دراسة من طرف المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، وهناك بعض المسائل التي قررتها الدراسة واللي خصها تتخذ بعين الاعتبار في إطار إعادة القانون التأسيسي للغرف الفلاحية.

والهدف من هذا القانون هو إشراك المهنيين مع الغرف الفلاحية لتعطى لهم أدوار أكثر تنموية وتقريرية، ولكن دائما للفصل ما بين أدوار الممثلين والمنتخبين من طرف الفلاحين وأناس الذين هم يدافعون عن مصالح وهي مشروعة متاع قطاع أو متاع مهنة معينة. ولكن المهم هو أن الجهود تتظافر بجميع المتدخلين الغرف الفلاحية والمهنيين وكذلك المكاتب الجهوية للاستثمار والمصالح التقنية للوزارات وأظن أن هذا هو يعني المسار اللي غادية فيه وزارة الفلاحة. وشكراً السيد المستشار.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل إلى آخر سؤال في قطاع الفلاحة، ويتعلق الأمر...

هناك سؤال أخير بالنسبة للقطاع الفلاحي جاء في اخر اللائحة، ولكن حتى نسمح للسيد الوزير أن يتفرغ لأنه بدأ منذ ساعتين أو ما يزيد عن ساعتين فهو آخر سؤال بالنسبة للقطاع الفلاحي، إذا سمح السيد وزير المالية والاقتصاد، سؤال يتعلق بقطاع المياه والغابات بإحداث أسلوب جديد للتسيير وللحفاظ على غابة معمورة سؤال تقدم به المستشار المحترم السيد إدريس مرون. فليتفضل السيد المستشار.

* **المستشار السيد إدريس مرون :**

السيد الرئيس،

لإصلاح الإسم إدريس مرون.

سؤالي يتعلق بأمر يهم الغابة، فإن الله سبحانه وتعالى حبا المغرب بخيرات متعددة وكثيرة، ومنها ما هو غابوي، أقصد بالخصوص غابة المعمورة، التي هي فريدة من نوعها في العالم، أولا لكبر حجمها الذي يفوق 133 هكتار ثانيا، من حيث 133.000 هكتار، وكذلك من حيث نوعية الأشجار التي تتكون هذه الغابة، فالدارسين والباحثين في العالم بأسره يلجؤون إلى غابة معمورة لإقامة دراساتهم المتخصصة في ميدان الفلين.

هذه الغابة لأن هي عندها هذا الامتياز والتي تدرّ على الجماعة المحلية مداخيل مهمة جداً، تعرف انقراضا متتاليا يوميا بحيث أن مئات الآلاف من الأشجار تموت شهرياً بهذه الغابة، وذلك لأسباب متعددة منها ما يتعلق بالرعي، ومنها ما يتعلق بالاستغلال الغير معقلن وكذلك بالنهب، فهذه الغابة هي تعامل من حيث التسيير بنفس الطريقة التي تعامل بها جميع الغابات المتواجدة بالمغرب، فنضع السؤال التالي على السيد الوزير، ألا يفكر بأن يضع أسلوبا خاصا لتسيير هذه الغابة على شكل «أوفيس» أو على شكل ما يسمى «بأجونس» أو بحاجة أخرى، لأن تضمن لها نوع من المعاملة الخاصة؟ وبهذا يمكن لنا أن نحافظ عليها بطريقة مستمرة وبطريقة جدية.

السؤال الثاني يتعلق بكون أن واش الوزارة فكرت تجعل من هذه الغابة واحد شيء عالمي؟ ممتلك عالمي لأن هي جميع المؤسسات الدولية تساهم في الحفاظ عليه وعلى استمراريته. وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* **السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :**

أولا أشكر السيد المستشار مرون على غيرته على غابة معمورة، اللي حقيقة غابة تلعب دور اقتصادي واجتماعي وبيئي وكذلك تاريخي، ولكن الإشكالية تبقى إشكاليات الغابات كلها، والغابات كلها فيها 3 نقط التي يمكن للإنسان أن يتطرق لها :

- المجال الغابوي.
- الموارد البشرية التي تسير على الجانب التقني، تسهر على الجانب التقني.
- والسكان ذوي الحقوق.

يمكن تدخل تقني يعطي جدوى، وأظن أن تقنيي الوزارة هم أكفاء وهم قادرين على القيام بهذا العمل، ولكن على أساس أن يطرأ على الوضعية التي يشتغلون فيها، وأظن أن خصهم يتدعم وخصهم حتى هم يتعاون باش يقوم بهذا العمل، ولكن الإشكالية التي تبقى مطروحة كيفما كان المسير، كيفما كانت المنظمة التي ستقوم بتسيير هذه الغابة، هو العلاقة ما بين السكان والمجال الغابوي، فهو صلب الموضوع، ولهذا أنا أناشد جميع الفرقاء وخاصة الجماعات المحلية باش نفذ ما جاء في الرسالة الملكية التي أرسلها صاحب الجلالة لمناظرة إيفران، والتي تعطى حقيقة وتزكي الموارد التي تأخذها الجماعات من الغابة، ولكن كذلك تذكر بالدور التي يجب أن تلعبه الجماعات المحلية فيما يخص تنظيم ذوي الحقوق. وهنا بغيت نقول للسادة الرؤساء أن ما يطيح شاي في هذاك الفرق الذي هو حقيقة فرق باين وعملي ما بين الجماعة بالمفهوم العصري الإداري والجماعة السلالية التي لها الحق في الغابة، وتقوم بتنظيم هذه

الجماعات السلالية باش يكون الاستغلال استغلالا معقلنا، ويغيت نقول للسيد المستشار أن هناك مبادرات محمودة من طرف الحركة الجمعوية، وكذلك جهة الرباط - سلا وزعير - زمور، من أجل خلق إطار اللي يمكن غادي تأخذ فيه الجهود وغادي يكون تنسيق ما بين جميع الإجراءات ولكن في آخر المطاف وهذا أقوله للغابات كاملة إذا بغينا السكان يستغل استغلال عقلاني للغابات، في تصور الغابة كارث وطني، يجب المساهمة باش نتمن هذا الإرث الوطني على المستوى الوطني، باش ما يخلص شاي غير هذوك السكان، هذاك وضعية إرث اللي هو محلي وأصبح إرث وطني. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعليق للسيد.... تفضل.

* **المستشار السيد إدريس مرون :**

بكل صراحة - السيد الوزير - ما كنشوف شاي شي حاجة جديدة اللي جاوبنا بها على هذا السؤال، أعتقد أن الأمر ربما هو مهم جداً ويتطلب بحث أكثر من جواب عام لأن هو أي واحد يمكن يجاوبنا عليه، فنحن نفكر في هذا المكتسب، هذه الإمكانات التي يتوفر عليها المغرب، يجب أن نحافظ عليها، هذوك السكان إذا ما كانت شاي اللي يتخاطب معهم يومياً، راه غادي يبقى المشكل مطروح، هذه الغابة عايشناها ونعيش فيها ونعرفها، السكان إذا ما كانت شاي معاملتهم يومياً وبطريقة التواصل اليومي، فالجماعات المحلية عندها أشياء أخرى مكلفة بها، فلم تهتم بكل صراحة بالغابة، المياه والغابات لم تهتم بها - أي الغابة - والجماعات لم يهتموا بها، فمن الذي يهتم لنا بهذه الغابة، نبتعد عن الكلام - لأنه الكلام فعلا كاين، غادي ندير، الجمعية، كاين الجمعية، كاين مسائل التفكير، ولكن يجب أن تمر إلى المسائل الملموسة.

ماذا يجب أن نقوم به بسرعة؟ لأن الغابة تموت يوميا ومئات الأشجار، بل الآلاف الأشجار تموت شهريا، والسيد الوزير لم أظن أن هذا الشيء خافي عليه. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب.

* **السيد وزير الفلاحة التنمية القروية والصيد البحري :**

بلا نغلط السيد المستشار.

إذا كانت شي غابة اللي تدور لها دراسة على مستوى التقني والاجتماعي أظن أن غابة معمورة هي من الغابات اللي عندها ما يكفي من الدراسات، وإذا أراد أن يطلع عليهم السيد المستشار راهم موجودين في المكاتب، وأقول وأؤكد أن المشكل ليس بمشكل تقني، لما أقول الجماعة السيد المستشار ماكنمشي شاي في الفراغ، القانون ديال 20 شتنبر 76، يعطي موارد، ولكن يلزم... لا المساهمة في تنظيم السكان، ولكن أنا أطرح سؤال الذي هو عملي، كيفاش وزارة في القطاع غادي يوصل لذوي الحقوق، إيلا ما تنظم شاي؟ فمن الذي يجب أن ينظمهم؟ هذا سؤال، كيفاش احنا في الوزارة سنتذاكر مع نوي الحقوق؟ على آش من طريق إيلا ما نظمتهم شاي الجماعة المحلية؟ شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل إلى قطاع الاقتصاد والمالية بسوال يتعلق بإعفاء المواد المقننة من الحد الأدنى المعمول به. للمستشارين المحترمين السيد المعطي بنقدور والسيد أحمد حاجي، فليتفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

* **السيد المستشار:**

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

موضوع السؤال إعفاء المواد المقننة من الحد الأدنى المعمول به.

لايخفى على أحد الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المواد الأساسية المقننة الثمن من طرف الدولة في حياة المستهلك المغربي، حيث أن شريحة واسعة من التجار تبيع هذه المواد الخاصة والمواد الغذائية الأساسية والبنزين وغاز البوطان، وهؤلاء التجار على الرغم من أنهم يحققون في بعض الأحيان رقما ضخما في المعاملات نظراً لاستهلاك الواسع لهذه المواد، إلا أن هامش الربح جد ضئيل، مع العلم أن المصاريف والرسوم الضرائبية

لاترحم هؤلاء التجار، حيث أن الضريبة التي تثقل كاهلهم هي الحد الأدنى، خاصة وأنه إذا أمعن النظر في هذه المساهمة، وجدنا أنها شبه جزافية، لأنها تمثل نسبة مئوية في رقم المعاملات للسنة، لكن الواقع ربما يخفي أشياء منها أنه بعد الإدلاء بالبيان الختامي للحسابات، يتضح في بعض الأحيان أن التاجر لم يحقق أرباحا بل خسارة لكن المشكل العويص يكون في عدم إرجاع الفرق الرقمي بين ما أدى وماهو حقيقي، مما يزيد الطين بله، حيث يتحمل التاجر وحده كل الخسائر، وإننا نؤكد لكم أن التاجر من مختلف فئاته يساهم يوميا في تنشيط التجارة بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، والمبادرة الحسنة تنبع من هذه الفئة من المواطنين لذا سيدي الوزير المحترم، نطالب من سيادتكم إعفاء المواد المقننة من أداء المساهمة الحد الأدنى المفروضة عليها أو على الأقل تحديد سقف أعلى محدود وموحد من رقم المعاملات تطبق عليه هذه المساهمة مهما كان رقم المبيعات، لأنه كل ماقلنا سابقا راجع ذلك لهامش الربح الضعيف في هذه المواد، وأنه لو كانت الأرباح مقننة هي الأخرى ونسبتها لابأس بها لما طالبنا بهذا الإصلاح. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير المالية والاقتصاد، فليتفضل.

* **السيد فتح الله ولعلو وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر السيد المستشار الذي طرح هذا السؤال، لأنه هذه ستعطيني فرصة باش أعبر على تقديري بالنسبة لهؤلاء التجار، اللي في الكثير منهم تجار صغار، الدور التمويني بالنسبة للمجتمع المغربي معروف، وكون أنه تيبيع مواد أساسية، الدقيق، الزيت، سكر، بنزين، غاز بوطان... إلخ. من المؤكد أنه مجموعة كبيرة من هؤلاء التجار، من الناس اللي يتحل لنا المشاكل الاجتماعية في هذه البلاد، وهذا واضح نوع من الضمان الاجتماعي في مجتمعنا، بطبيعة الحال بالنسبة لهذه الضريبة الأدنى هي في الأصل راه كانت 0,50 بالنسبة للتجار بصفة عامة، ولكن في عام 94 وقع تغيير، هؤلاء التجار ما بقاوشاي تيأديو هذا القدر، أصبحوا يؤدون فقط 0,25.

لهذه الاعتبارات التي ذكرتم كونهم أولاييبيعون مواد غذائية أساسية، وكون أن الهامش الأرباح محدود ضئيل بطبيعة الحال، رغم ارتفاع رقم المعاملات، ولكن بجانب هذا التسهيل لأنه وقع تسهيل بالنسبة للقاعدة العامة 0,25 بالنسبة للتجار الآخرين، هؤلاء التجار كذلك من حقهم أن يستفيدوا مدة 3 السنوات الأولى طبعا مثلهم مثل التجار كلهم، من الإعفاء من هذا الحد الأدنى. وكما أنه هذه المبالغ التي يؤدونها هي تعتبر دفعات مقدمة على الحساب ذلك أنه بعد الأداء بالبيان الختامي للحسابات تخصم هذه المبالغ التي تكون الحد الأدنى المدفوع للخزينة من الباب النهائي للضريبة العامة على الدخل، وحتى إذا لم يتحقق فائض بالنسبة لهم أو كان هذا الفائض غير كافي لاستنزال هذا المبلغ الذي قلت، فمن حقهم أن ينقص بطبيعة الحال مدة سنوات ثلاث مالية من هذا الأداء الذي سيؤدونه، فهذا هو اللي يمكن يتعطى، فوقع النقص إلى 0,25، وكاين هذا التعامل، بالرغم من الاعتبارات الاجتماعية اللي احنا كلنا متفقين عليها، أعتقد أنه كذلك الدولة دارت واحد التساهل الذي يجب أن يعتبره. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هل هناك تعقيب للسيد المستشار، تفضل.

* **السيد المستشار :**

شكراً للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

على الجواب القيم الذي يخص شريحة مهمة من شرائح هذا الوطن، وهذه الفئة من التجار الصغار والتي هي في حاجة ماسة إلى عناية أكثر وإلى تقديم المساعدة، وسؤالنا كان هو أن الوزارة المعنية ترى من حالة هاته الفئة وأن... نظراً لكون ربحها هو ربح ضئيل، والدور الذي تقوم به هو دور مهم، فإذا قارنا بين الحالين معا، نجد أن هذه الفئة هي في حاجة ماسة إلى إعانات أكثر، لذلك نرجو من السيد الوزير أن لاتغيب هذه الفئة عن الأذهان وأن يفكر فيها كلما جاءت الظروف، نظراً لما تقوم به من أعمال.

وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

السؤال الثاني الموجه للسيد وزير الاقتصاد يتعلق بإمكانية تفويض أراضي الدولة لفائدة الجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السيدين أحمد التويزي وأحمد بنيحيى أبو لحسن.

* المستشار السيد :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكراً السيد الرئيس،

معالي الوزير المحترم،

لايخفى على سيادتكم أن عدداً كبيراً من الجماعات المحلية ببلادنا تعاني نقصا ملحوظا في رصيدها العقاري وهذا يؤثر بطبيعة الحال على برامجها الاستثمارية ويحول أيضا دون تطوير امكانياتها، هذا مع العلم أنه تتواجد في بعض مداراتها أراضي في ملك الدولة، وعلى هذا الأساس فإننا نتساءل : هل وضعت الحكومة الموقرة في اعتبارها تفويت بعض الأراضي لفائدة الجماعات المحلية، وذلك تتمكن هذه الأخيرة من القيام بواجبها في تشجيع الاستثمار، وخاصة المستثمرين الشباب، وكذا تطوير مجال عمرانها على أساس أن يكون التفويت بدرهم رمزي. وشكراً السيدالوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الاقتصاد والمالية :

جواباعلى السؤال الذي تقدم به السيد المستشار المحترم، بغيت نقول أولا بأنه منين بدأت الجماعات المحلية عملها في العقود الأخيرة، حتى أقبل من السبعينات، الدولة بطبيعة الحال ساهمت مع الجماعات بالكثير في الحصول على أراضي من إنجاز... من أجل إنجاز مشاريعها، وبتفويت أراضي لمختلف أشيائها مثلا سواءاً للبناءات أو ثكنات لرجال المطافئ أو مجازر أو أسواق أو الملاعب الرياضية أو مستودعات البلدية أو مسابح... إلخ.

الآن الأمور أصبحت شيئا ما صعيبة، أولا، لأنه الدولة مابقى شاي عندها بزاف من المدن أراضي لابد أن نوضح هذه الأشياء بطبيعة الحال، الأراضي ما بقات شاي عند الدولة، وبالتالي الدولة هي نفسها بدأت تضطر إما أن تشتري من الخواص وبثمن السوق أو تستعمل أراضي فلاحية القريبة من المدن لأنه بطبيعة الحال وقعت واحد تسهيلات واحد الوقت نحن نعتبر بأن الجماعات الآن أصبحت راشدة، بما أنها راشدة هي بطبيعة الحال خصها تكلف شوية براسها ونتعاون جميعا لأنه الاحتياط العقاري داخل المدن قلائل جداً، ولذلك من المؤكد أنها خصها كذلك تتحمل شوية من المسؤولية، هي بحال للدولة تتحملها ونتعاون جميعا، منين تتكون بعض الصعوبات وندير واحد المنهجية ربما خصنا نفكر فيها منهجية في خلق مخطط للتكوين العقاري، هذه المنهجية خصها تكون ديال الدولة، ونحن بصدد خلق مقاربة جديدة باش الدولة كذلك تكون عندها واحد المنهجية اللي تكبر بها رصيدها العقاري، لأنه الحاجيات ستبقى تتزايد، إما للصناعة، إما للسكن، إما للاستثمار، إما للمسائل الاجتماعية، كذلك نعتقد أنه على الجماعات داخل المجموعات وداخل حتى الجماعات الصغيرة تكون عندها استراتيجية ولو محدودة الأجل من أجل تحضير حاجياتها في مجال الرصيد العقاري، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة أحمد القادري :

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

* المستشار السيد :

شكراً معالي الوزير على جوابكم، فقط الذي أريد قوله هنا - معالي الوزير - إن قلتم الجماعات فات منهم استفانوا، ولكن كاين بعض الجماعات لم تستفذ لأن لايخفى عليكم أن عدداً من الجماعات تخلق جداد وضعاف وماعندهم شاي، وكاين أراضي الدولة بجانبهم في تراب الجماعة مافيها باس هذه الجماعات يتعاونوا. وشكراً معالي الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى السؤال الأخير في هذا القطاع ويتعلق بتشكيك مصلحة التسجيل في تصريحات المواطنين بخصوص المعاملات

العقارية، تقدم به المستشار المحترم السيد عزيز الفيلالي، فليتفضل لوضع سؤاله.

* **المستشار السيد عزيز الفيلالي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أختي، إخواني المستشارون،

السيد الوزير،

إن دور الإدارة العمومية بشكل عام أساسي ومهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فهي جهاز استراتيجي له مكانته في تحفيز الأطراف الاقتصادية والاجتماعية وتقوية المساهمات في التنمية المحلية، وعلى اعتبار الأهمية القصوى التي تكتسيها عملية البيع والشراء في العقارات بمختلف أنواعها ودورها الأساسي في الاقتصاد الوطني بشكل عام، فقد لاقت رواجاً من قبل المواطنين، غير أن المالكين أثناء عملية التسجيل يتهمون بعدم التصريح بالثمن الحقيقي لعقاراتهم، ويقومون المسؤولون الإداريون بإقرار الثمن من منظورهم الخاص، وعلى أساس هذا الثمن تحدد قيمة التسجيل المفروضة على صاحب الملك، وقد أدى هذا إلى ركود تام في عملية البيع والشراء ونفور المواطنين منها، فلايعقل أن تقف مصلحة التسجيل عقبة دائمة أمام إتمام عملية البيع والشراء وتنصب نفسها خصما وحكما في نفس الوقت، فثمن العقار هو مشكلة حله بين البائع والمشتري على أساس من التراضي والتفاهم، ويمكن للمصلحة أن تتدخل في هذا الشأن إذا كان الثمن المصرح به رمزيا جداً ويظهر بشكل فادح، يتعمدوا إخفاء الثمن الحقيقي.

وليس من المقبول أن يتعرض المواطنون في كل مرة إلى إعادة تقييم عقاراتهم قبل الشروع في إجراءات التسجيل، إن الواجب يقضي إقرار الشفافية في تعامل الإدارة مع المواطنين مع إعادة تقييم مسؤولياتها ومردودية أعمالها مع مراعاة تحديد الأساليب الكفيلة لتحسين أدائها للمهام المنوطة بها.

لكل هذه الأسباب أتساءل السيد الوزير. هل مراجعة الثمن المصرح به من طرف المتعاقدين أصبحت أتوماتيكية عند تسجيل كل عملية عقارية؟ ومتى ستتم إعادة النظر في التعقيدات الإدارية التي يتعرض لها المواطنون أثناء تسجيل عقاراتهم؟ في حالة مراجعة الثمن المصرح به من طرف المتعاقدين وتمسكهم بتصريحهم لماذا حين يطلب من الإدارة المعنية ممارسة حق الشفعة المخول لها بمقتضى الفصل 32 من الظهير بمثابة قانون المالية لسنة 1973 رقم 1-72-532 بتاريخ 3 ذي الحجة 1392 الموافق 8 يناير 1973 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 يناير 1973، تحت عدد 3143 تجيب بالرفض وتتمسك بمراجعة الثمن على رغم أنف المتعاقدين.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية. فليتفضل.

* **السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

السيد الرئيس،

أشكر السيد المستشار الذي بدون شك سيعطيني الفرصة لإعطاء بعض التوضيحات. السؤال الأساسي بطبيعة الحال، هل المراجعة أتوماتيكية؟ لا، المراجعة هي في الحقيقة كأداة من أدوات محاربة التهريب الضريبي، وبالتالي لاتكون إلا إذا اتضح بالنسبة لقابض التسجيل بأن العقود وأن الأثمنة يشوبها نقص، هذا هو القانون، وتستند هذه المراجعة على مقتضى المادة 12 من مدونة التسجيل، يعني على أساسها، التي تنص على أنه يمكن أن تكون الأثمان المعبر عنها في عقود التأمين... عقود التفويت العقارية موضوع تقويم من طرف قابض التسجيل إذا تبين أنها لاتطابق في تاريخ العقد القيمة التجارية للأملاك المشار إليها في العقود المذكورة، هنا أرجع للقانون، مع ذلك يعني حقوق المتعاقدين القانون يعطيها لهم كاملة، لأن هذه المراجعة تتم وفق مسطرة، وهذه المسطرة حسب المقتضيات القانونية كما سأحاول أن أبين عمليا تتسم بالشفافية، يعني ملزمين عندهم كثير من الحقوق، سأبدؤها، فاقبل هكذا قبل توجيه أي مطالبة إلى الملزم يتعين على قابض التسجيل أي مفروض عليه أن يقوم بمجموعة من التحريات قصد التأكد من كون الثمن المصرح به في العقد الخاضع للمراجعة

يشوبه نقص، وأن هذا النقص من بعد هذه التحريات على أي حال يكون واضح اعتباراً للمكان أو للزمن وشكل العقار... إلخ، وانطلاقا من هذه المعاينة وبالاستناد إلى مراكز المقارنة لابد أن يقوم بها التي تتوفر عليها مكاتب التسجيل والمتمثلة في بيوعات فعلية تتناسب من حيث الزمان والمكان مع البيع موضوع المراجعة يحدد عند الإقتضاء الوعاء الجديد لتصفية الرسوم التكميلية.

إذن خص أولا الموظف يقوم بالتحريات، من بعد، بعد ذلك يبلغ قابض التسجيل إلى الملزم المعني بالأمر في رسالة مضمونة مع إشعار بالتسليم الأساسي الجديد الذي سيعتمده لتصفية الرسوم التكميلية ويدعوهم إلى إبداء موافقته أو تقديم ملاحظته في شأن الأساس المذكور داخل أجل شهر يبتدأ من تاريخ تسليم التبليغ.

وإذا أبدى الملزم بالضريبة ملاحظاته داخل الأجل القانوني وكانت تستند إلى أسس صحيحة تتم تصفية الرسوم التكميلية باعتبار الأساس المتفق عليه بدون ذعيرة.

الآن، نمر إلى مرحلة أخرى، في حالة عدم حصول اتفاق وهذا ممكن بطبيعة الحال، يحق للملزم أن يرفع إلى اللجنة المحلية للتقييم التي يترأسها قاضي من المحكمة الابتدائية وتضم من بين أعضائها ممثل للإدارة المكلفة بالتعمير أو الفلاحة حسبما إذا تعلق الأمر بعقار في منطقة حضرية أو في منطقة قروية وتتخذ هذه اللجنة قراراتها في حياد تام إزاء الإدارة بعد الاستماع إلى الملزم بالضريبة وإلى قابض التسجيل المعني بالأمر، وإذا نازع، - نمر إلى مرحلة أخرى - وإذا نازع الملزم في قرار هذه اللجنة، جاز له الطعن فيه لدى اللجنة الوطنية للتقييم التي يترأسها مستشار من المجلس الأعلى وتضم ضمن أعضائها ممثل للوزارة المكلفة بالتعمير أو الفلاحة حسبما تعلق الأمر إذن كذلك بعقار إما حواضر أو عقار للمنطقة القروية. كما يمكن للملزم الطعن في قرار اللجنة الوطنية للتقييم لدى المحكمة الإدارية.

يعني من خلال هذه الاعتبارات التي تستند على القانون نعتقد بأنه على أي حال يصعب علي الموظفين قباض التسجيل باش يقوموا بأعمال التي هي غير مطابقة للقانون. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للمستشار. فليتفضل.

* **المستشار السيد عزيز الفيلالي :**

نعم، شكراً السيد الوزير على هذه الإيضاحات، نحن مع الحفاظ على المال العام وترشيده، ولكن حينما يشكك في جميع المعاملات العقارية الكبيرة منها والصغيرة ويرفض الثمن الذي تصرح به هذه المقاولات ويعمل بالثمن الخيالي المفروض عليها، يحصل نوع من الإحباط والنفور.

لقد سمعنا في هذه القاعة وعلى لسانكم - السيد الوزير - أن من أولويات الحكومة المصالحة مع المقاولات، وفي حل هذه المعضلة صلح كبير مع هذه المقاولات حتى يمكنها استرجاع نشاطها كما كانت عليه من قبل.

السيد الوزير،

لم تجاوبوني على قضية حق الشفعة، الدولة لما تصل إلى قضية الشفعة، لم تريد أن تشفع ومع أنه يوجد ظهير، لما يصلون إلى باب مسدود، السيد تيقول له أنا بهذا الثمن أخذت، والسيد ديال التسجيل تيقول له لا ماشي هو هذا الثمن، وتيقول له خذها إذا ما بغيت شاي... هذا هو الحل النهائي، تيقول له خذها، تيظهر لي لما تيقول خذها ما بقي إلى أين... ومع أنه كاين ظهير ولم يعملوا به أنه خض منين يقول له خذها هذاك هو الحل. وشكراً السيد الوزير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

* **السيد وزير الاقتصاد والمالية :**

من المفروض أن السؤال المطروح يتطابق دائما مع السؤال التي توصلت به الحكومة، هذه النقطة الأولى، ومهما يكون الأمر بالنسبة لقضية الشفعة المقتضيات القانونية يجب أن تطبق ويمكن أن تطبق، ولكن أنا أشكر السيد المستشار الذي أثار هذا النقاش بيننا وأعتقد هو مفيد، والرأي العام لابد أن يتتبعه، ففي عمليات التعامل العقاري ما خص شاي يكون الغش من أي جهة، لا من ناحية المتعاقدين وبطبيعة الحال حتى الدولة ما خصهاشاي تكون فيها أية تحامل هذا هو لدرس اللي خصنا نستخرجه نحن الإثنين،

ما خص شاي يكون الغش وهذا هو مفهوم التصالح والصلح والتخليق. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

أعتقد أن السؤال كان منطبقا مع النظام الداخلي، لأن حق الشفعة هو الجزاء الذي يترتب عن المراجعة في نزاعات التسجيل.

الآن ننتقل إلى قطاع آخر وهو قطاع الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بسؤال حول إدماج الموظفين المجازين التابعين للمالية والصحة العمومية للمستشار المحترم السيد الطور الرحيم فليتفضل.

* **المستشار السيد الطور الرحيم :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لايخفى على أحد الأهمية التي أولاها التصريح الحكومي للقطاعات الاجتماعي ولا سيما ما يتعلق بتحسين الوضعية المادية والاجتماعية لموظفي الدولة، وذلك خاصة عن طريق تحريك السلاليم الإدارية تحريكا مبنيا على معايير موضوعية.

ومن هذا المنطلق أريد أن أطرح على أنظاركم - السيد الوزير المحترم - وضعية مجموعة من الموظفين العاملين بوزارتي المالية والصحة العمومية والحاصلين على الإجازة والذين لم يتم إدماجهم في السلم 10 وذلك منذ تجميد العمل بمرسوم الإدماج سنة 1983، مع العلم أن بعض الوزارات الأخرى قد سارعت إلى إدماج موظفيها ونذكر على سبيل المثال وزارة التربية الوطنية التي قامت بإدماج موظفيها المجازين على إثر مرسوم 1985، والحالة هذه، فإن سكوت وزارتي المالية والصحة العمومية عن تحريك إدماج موظفيهما في هذه الظرفية المتميزة له أثر سلبي على وضعية هؤلاء الموظفين المجازين لا من حيث الناحية النفسية والإدارية ولا المادية، وعليه نتساءل هل الحكومة عازمة على تسوية هذا الملف وبعث الارتياح في نفوس هؤلاء الموظفين المجازين؟ وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية، فليتفضل.

* **السيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية :**

شكراً السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا أريد أن أؤكد بأن الحكومة عازمة على تنفيذ ما وعدت به وخاصة فيما يتعلق بمجالات الإصلاح الإداري، وفي هذا الباب كما سبق لي أن قلت هنا في هذا المنبر هناك دراسات جادة ونحن على وشك التوصل بالنتائج وهي ترمي إلى إعادة النظر باعتبار الإنسجام والعدالة فيما بين مختلف السلاليم على أساس أن لاتكون هناك فروق فاحشة من جهة أخرى المشكل الذي تطرحونه في الحقيقة هو مشكل مجازي الصحة والمالية الذين هم موظفون وعندهم إجازة ويطالبون بالإدماج، نحن مضطرون إلى تطبيق القوانين الجاري بها العمل، ولايمكننا أن نفعل غير هذا في الظرف الراهن وفي انتظار أن تكون تلك النظرة الشمولية التي تحدثت عنها، والقانون أنتم ذكرتموه في... ذكرتم به في سؤالكم.

كانت هناك فعلا... لأن القاعدة الأساسية ماهي؟ القاعدة الأساسية هي النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، الفصل 7 يقول أن الوزارة لا توظف، يعني يمنع توظيف بغير حاجة، لابد من أن تكون هناك حاجة، هذه هي القاعدة الأساسية وبالتالي هذيك المراسيم التي جاءت فيما بعد والتي تعطى مراحل انتقالية تمكن من تخصيص 50% من المناصب الشاغرة للتوظيف المباشر بالإجازة أو بما يعادلها، يعني هذيك كانت علاش هذاك التكوين إذا أردنا استثناء ليس بتكوين وإنما هو استثناء للاستجابة إلى الحاجيات الكبيرة التي كانت في تلك الأثناء إلى الموظفين.

وطبعا هو حسب التصريح الحكومي الذي ذكرتم به نحن نعمل بمبدأ الترشيد، لايمكن أن نوظف بشكل عشوائي، وإنما نوظف، إذا أردنا إدارة كما نطالب بها جميعا فعالة نطالب يعني بإدارة فعالة إذن لابد من توظيف بحسب حاجات حقيقية، وبالتالي لايمكن أن

أقول لكم سيادة المستشار المحترم إلا أننا في الوقت الراهن مضطرون إلى العمل بالنصوص الحالية والتي ألغت الاستثناء وعادت إلى القاعدة، طبعا هناك قطاعات أخرى وقطاع الخاص، والقطاع هو بالخصوص هو ديال وزارة التربية الوطنية له خصوصياته وهناك مرسوم خاص، وهناك أقصد نظام خاص يسمح بالنسبة للمعلمين على الخصوص الحاملين للإجازة أن ينتقلوا إلى السلم 10، يعني بشروط معينة هي مذكورة في الفصل 21 فيما أعتقد من مرسوم الذي ذكرتموه مرسوم 1985، ويعني هذا نظراً لخصوصيات هذا القطاع، وهذا أيضا طبعا ينفذ فيه القانون الجاري به العمل، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للمستشار السيد الطور الرحيم، فليتفضل.

* المستشار السيد الطور الرحيم :

نشكر السيد الوزير على سؤالكم، لكن أنا سؤالي كان يتعلق بالمجازين الذين يزاولون وظيفتهم الذين دخلوا إلى الوظيفة مثلا بالباكالوريا، تابعوا دراستهم بصفة حرة وحصلوا على الإجازة، فهل ليس ممكن إدماج هؤلاء الذين حصلوا على الإجازة في السلم 10، كما يضمن لهم ذلك القانون. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

هناك تعقيب للسيد الوزير المحترم، فليتفضل.

* السيد وزير الوظيفة العمومية :

هناك إضافة إلى ماقلته فيما قبل هو أن هذا الإدماج هو في حد ذاته خلق للحاجة، لأنك عندما تدمج موظفاً كان في درجة إلى درجة أخرى، فأنت تخلق حاجة جديدة في منصب ثاني، يعني في مستوى آخر، هذا من الناحية ثم هذا الإدماج أقول لكم بأنه بالنسبة للوزارة أخرى غير وزارة التربية الوطنية أصبح الآن غير ممكنا بحسب يعني ما قلته يعني الاستثناء الذي كان رفع، هذا هو اللي كاين، الآن نحن بصدد كما قلت لكم مراجعة شاملة، وفي الحقيقة لسنا بصدد هذه المراجعة وإنما هناك دراسة ننتظر نتائجها وستعرض هذه النتائج على أنظار أطراف مختلفة، يهمها الأمر لإبداء الرأي ولإفادتنا بما يمكن فعله للتوصل إلى صورة جديدة للوظيفة العمومية، يعني تتوفر على الصفات المثلى التي نريدها أن تكون في الوظيفة العمومية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل الآن إلى سؤال مرتبط بقطاع التنمية الاجتماعية يتعلق بإغلاق أبواب عدد من المصانع بالمغرب للمستشار المحترم السيد سعيد اللبار، فليتفضل بطرح سؤاله.

* المستشار السيد سعيد اللبار :

السيد الرئيس،

أظن أنني انتظرت من 28 يونيه 1998، فأظن أنه يمكن لي أن أنتظر حتى إلى الأسبوع المقبل إن شاء الله باش نعطي سؤالي، باش يدوز مباشرة في التلفزة المغربية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

راه مازال السيد المستشار المحترم، النظام الداخلي له قواعد يجب أن تحترم من طرف الجميع. أنتم تعلمون أن الذي يبرمج الأسئلة هو الفريق الذي تنتمون إليه فهو الذي يحدد الأسئلة التي يبرمجها في كل أسبوع.

ثانيا، لايمكن أن يؤجل السؤال إلا إذا تغيب الوزير الذي يركن إليه الجواب أو تغيب السيد المستشار الذي طرح السؤال، فهذه الحالات غير متوفرة.

* المستشار السيد سعيد اللبار :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

لجأت عدد من المعامل بالمغرب إلى إغلاق أبوابها لأسباب عدة منها :

ـ المشاكل المترتبة عن إضرابات العمال والشغب الذي يقومون به مما يتسبب في إلحاق اضطراب في سير المعامل وفي الوفاء بالتزاماتها وإلحاق خسائر فادحة بها تجعل رب المعمل أمام خيار واحد هو إغلاق أبواب معمله وتسريح باقي العمال.

ونظرا لكون هذه الوضعية لها انعكاساتها السلبية على تشجيع الاستثمار ببلادنا وعلى السير الاقتصادي بها إضافة إلى مخالفته التي تهد البناء الاجتماعي من خلال تسريح آلاف وعشرات الآلاف العمال وتضييع أسرها، أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي ماهي الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لعلاج هذه المعضلة؟ وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للمستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم. فليتفضل.

* **السيد خالد علوة وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني :**

شكراً السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على هذا السؤال الذي حقيقة بطبيعة الحالة يدعو إلى الحماس لأنه العلاقات المهنية دائما هي هذه، بها يكون فيها الجو شيئا ما ساخنا نظراً للرهانات المطروحة داخل المقاولات. فعلا كاين مقاولات التي تقفل أبوابها على اعتبارات متعددة، كاينة اعتبارات أحيانا تكون الطلب يقل، أو أنها مقاولة تكون تعيش صعوبات مالية ديال الديون وغيرها، الحالات التي تكون فيها إقفال ناتج على توتر العلاقات المهنية موجود كذلك ماشي ماكاين شاي، ولكن عادة يكون حالات التي هي موقتة، ماهي الوضعية الآن؟

الوضعية الآن هي بحال بسائر دول العالم المقاولة ونسيج المقاولات عنده بداية وعند نهاية، شيء يموت وشيء يحيى، وشيء يخلق، وشيء يمشي، ولكن اللي غريب هو أن في بلادنا الفائض النهائي هو فائض إيجابي، بحيث عدد المقاولات التي تنشأ أكثر من عدد المقاولات التي تمشي الحمد لله على هذه، لأنه وإلا سنكون حقيقة نرجع إلى الوراء. العلاقات المهنية يمكن لي نقول لكم بأن مثلا في منتصف هذا العام إلى حدود ما بين يناير ونهاية يونيه يمكن لي نقول لكم بأنه العلاقات المهنية عرفت في بعض القطاعات شيئا من التوتر بخصوص قطاع النسيج فعلا، ولكن دخلنا في أسلوب جديد الذي مكننا أن نهدئ شيئا ما من الأوضاع لابالنسبة للمنطقة التي كانت عندنا هنا في سلا كانت عندنا فيها توتر وكانت منطقة كذلك في الشمال، ولله الحمد هذه 15 يوم هدأنا شيئا ما الأوضاع، وعملنا واحد القضية التي هي مهمة وهو أنه احيينا ذيك اللجنة ديال البحث والمصالحة التي هي لجنة لما يستعصي حل مشكل ما يجتمع عندنا في الوزارة لاممثلي العمال ولاممثلي المقاولة باش نحاول أن نلقى أرضية مشتركة لتجاوز المشاكل ولحد الآن القينا بعض الحلول مهمة جيدة بالنسبة مثلا لقطاع النقل الحضري في الدار البيضاء كان عايش صعوبات، عندنا بعض المقاولات مثل «تيكناف» في الدار البيضاء ألقينا لها الحلول، كاين الآن مناقشة حتى ديال أوضاع ديال بعض المقاولات الكبرى بحال «إيكوز» بحال عدد من المقاولات أخرى اللي احنا داخلين في الحوار معهم باش نحاول نتجاوز هذا الملف.

لذلك، على كل حال الواحد كيعمل مجهوده، ولكن راه منين كنستمع إلى 2 ديال الأطراف احنا بحال القاضي لابد كتلقى شي واحد أحيانا يكون مظلوما، ومرة أخرى تلقاه هو الظالم، هذا هو المشكل، عندنا تشكيات النقابات تقول أودي راه أرباب العمل حينا لم يطبقوا قانون الشغل وعندنا كذلك تشكيات أرباب العمل الذين يعتبرون أحيانا بأن النقابات تتجاوز شيئا ما حدودها. فنحن نحاول أن نهدئ هذا الشيء بحال اللي تيقول نحاول أن نشد العصا من الوسط هذا ما كاين. وشكراً لكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

السيد المستشار المحترم يريد تعقيب فليتفضل.

* **المستشار السيد سعيد اللبار :**

السادة المستشارون،

التعقيب على السؤال، أولا أشكر السيد الوزير على جوابه، لكن أملي لو كان جواب يشفي غليل الرأي العام ولهذا ـ السيد الوزير

المحترم ـ أمام هذه المعضلة الصعبة أتفضل لأوضح أكثر أننا إذا تطرقنا إلى مشكل من أضخم المشاكل التي تعانيها جل المدن الصناعية، وهي إشكالية التسريح الجماعي للعمال وإغلاق أبواب المعامل، وهذا ناتج طبعا كما جاء في سؤالي عن سلوك بعض التنظيمات النقابية التي هدفها التخريب والرسوبية هدفها سياسي، اتضح للجميع مما أدى إلى تشويه الهدف النقابي وفقدان مصداقيته.

لذا، السيد الوزير، نحن لانبكي على الأطلال، فالأهم ماهي الإجراءات التي تعتزم الحكومة ووزارتكم على الخصوص اتخاذها لحل هذه المعادلة، كي ينعم مغربنا الحبيب وتعود المؤسسات المنتجة ومجموعة هامة من الطبقة العاملة، والتي كانت فريسة أفكار انتهازية لإعادة نشاطها، ولتدخل السرور على الأسر التي فرض عليها التشريد بسبب تأطير تنظيم تنظيمات نقابية ووقفاتها الاحتجاجية لغرض في نفس يعقوب.

فكفى من الجس بالطبقة الشغيلة وتسخيرها لأغراض سياسية، خاصة وأن هذه التنظيمات قد وصلت إلى ما كانت تطمح إليه، ولو على حساب الطبقة العاملة، رجال أعمال واقتصاد بلادنا.

فماذا أعدت وزارتكم ـ السيد الوزير ـ من مقترحات وأفكار لأجل إعادة النشاط المئات من المؤسسات التي شملها الإغلاق؟ فماهي توجيهاتكم لمفتشيات الشغل من أجل حل نزاعات الشغل المتراكمة في جل مدن المملكة؟ وكيف تفسرون ما تقوم به مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث لم تميز بين المؤسسات المغلقة والنشيطة هدفها هو الربح السريع، فالكلام كثير وكثير ـ السيد الوزير ـ ولكن خير ما قل ودل.

ومن باب الإسهام كفريق أصيل فريق الحركة الشعبية نقترح أن تسرع وزارتكم على لم شمل رجال الأعمال، وذلك بتخصيص اجتماع قصد الاستسماع إلى مشاكلهم والأخذ بيدهم حماية لاقتصاد بلادنا وامتصاص البطالة والوصول إلى الحقائق، ونكون قد ساهمنا جميعا في حل المشاكل بالتطبيق، لا بالخطابات والشعارات الجوفاء. وشكراً. وأتمنى تدخلي هذا أن يمر في التلفزة إن شاء الله.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الرئاسة تجد نفسها مضطرة إلى تذكيركم بمقتضيات النظام الداخلي، النظام الداخلي يمنع أن يتعرض أي مستشار بمؤسسات هي مؤسسات دستورية بأشياء تختلف مع أصول الحوار وكذلك تبادل الرأي، فلهذا فيما أشرتم إليه في أن هناك نقابات، فأنني لابد من باب الرئاسة أن تشير إلى ـ السيد المستشار المحترم ـ أنها لم تقاطعكم احتراما للمجلس، ولكن لابد ترى من ضرورة التأكيد على أن النقابات هما مؤسسات كالأحزاب، كالجماعات، مؤسسات دستورية لها حق تأطير المواطنين، وهذا لابد من أن نشير إليه. وشكراً. السيد الوزير المحترم تريدون التعقيب.

* **السيد الوزير :**

ماذا تعد الوزارة،

أولا تعد تهدئة الأعصاب، لأن هذا، حقيقة راه ميدان الشغل فيه دائما جو التوتر، لأن معروف كاين واحد تناقض مابين مصلحتين العامل عنده واحد المصلحة والمقاول عنده مصلحة أخرى، فنحن الذي نحاول استعماله في هذه السياسة ديالنا من النهار اللي بدينا وهو بحال اللي قلت نشد العصا من الوسط نسمع لك ونسمع غداً لبعض الإخوان هنايا حتى هما راهم نقابيين، من جميع الاتجاهات، ما يكذب شاي عليك شي واحد راه يقول لك بأنه كاين غير واحد الاتجاه، كاينين حتى من الاتجاهات اللي هي ديال المعارضة الحالية واللي على كل حال الناس منين يتكون مرتبطين بمصالح العمال راهما يحاولون التعبير عن هذه المصالح ديالهم بالطريقة اللي يمكن...

فلهذا احنا راه تنقولها، وأقولها دائما، احنا دورنا وهو أنه نحرص على أنه يكون القانون يطبق، كاين واحد القانون وعندنا مفتشين اللي تيميشيو وتيحاول يشوف إلى زي حد إيلا هذا الطرف أو الطرف الآخر تيطبق القانون، فمثلا احنا مراراً نبهنا في هذه القضية اللي كتقول النقابات على أنه حرية العمل مضمونة، إيلا بغى شي واحد يدير شي إضراب يدير الإضراب، ولكن كاين عاوتني كنلقى أطراف من داخل العمال اللي كيبغي يدخل يخدم، شي داير

إضراب وشي باغي يدخل يخدم، تنقول لكم أودي خصكم تخليو الناس اللي بغى يخدم يمشي يخدم، هذا هو القانون، في نفس الوقت راه ما نكذبوشاي على أنفسنا حتى المقاولين وحتى المقاولات راه خصها واحد بحال اللي تيقول إعادة التأهيل في الجانب القانوني، فعلا لأن ماشي كل شيء عارف القانون، حين كتبدي القضية بسيطة حتى كتطلع وتصبح تتعدى المؤسسة وكتمشي... علاش؟

لأن كنلقاو ربما بعض المرات رب المعمل ما عنده شاي ذاك الليونة وذاك المرونة باش يسيير تناقضاته، احنا الآن على كل حال ولله الحمد يمكن نقول بأنه ماحد بلادنا ولله الحمد الأمور فيها ماشية، راه ما غادي شاي نوصل للواحد الوضعية اللي عمر ما يكون شي إضراب، أو عمّر ما يكون شي توتر مابين العمال والمقاولات في بعض القطاعات، هذا شيء سنة الحياة، هي هذه، من دائماً كاين، ولكن سنحرص أكثر الحرص وأنا طالبت بهذه القضية في المجلس الوطني ديال أرباب المقاولات، لأرباب العمل، طالبت ووجهت نداء على أننا خصنا نفكر في واحد القاعدة التي ستضمن لنا سلم اجتماعي لواحد الفترة، غير للواحد المدة على ما المقاولات تربي الريش، واقتصادنا ينطلق وينتعش، خصنا نلقاو طريقة من الطرق اللي هي ديال التعامل فيما بعضنا مع بعض، وهذا شيء لا يمكن أن نصل إليه إذا لم تكن تضحية من جميع الأطراف، لامن عند المقاولات أرباب العمل ولا من عند النقابات ولا من عند الدولة، احنا خدامين في هذ الشيء وهذه بيداغوجية، خصها واحد الوقت طويل وطويل باش نوصل إلى مبتغاها، وأنا أشكرك السيد المستشار على ملاحظاتك، وعلى كل حال راه احنا في اللجنة إن شاء الله يمكن لنا عاوتني نتشاوفوا، والقضية التي اقترحتها ديال اللقاء مع أرباب العمل أنا موجود ما كاين حتى شي مشكل النهار اللي تبغيو مرحبا بكم. شكراً لكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

ننتقل إلى سؤال مرتبط بقطاع السياحة بجهة مكناس - تافيلالت، تقدم به المستشار المحترم السيد الحاج الطاهري. فليتفضل ببسط سؤاله.

* **المستشار السيد الحاج الطاهري :**

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

تعتبر جهة مكناس - تافيلالت من الجهات ذات الجذب السياحي ببلادنا، نظراً لتوفرها على مجموعة من المميزات التي تجعل منها قطبا سياحيا يكتسي صبغة الرياضة، فهي تتسم بتنوع مناظرها الطبيعية وتعدد مميزاتها الإيكولوجية بوجود السهول والجبال والصحراء، كما أنها تختزن إرثا حضاريا وثراءاً ثقافياً على اعتبار أنها شكلت على امتداد التاريخ مهداً للحضارة المغربية وتألقها التاريخي، وعلى الرغم من هذه الأهمية فإننا نلاحظ بأن هذه الجهة لم تنل بعد حظها من الاهتمام الحكومي، حيث أن جودة المنتوج في تدني مستمر والتجهيزات الفندقية تعرف ضعفا ملحوظاً، والتنشيط السياحي لم يرق إلى مستوى الأهمية السياحية لهذه الجهة.

هذا بالإضافة إلى كون البرامج الحقيقية للإنعاش والترويج السياحي من طرف المنعشين تعتبر شبه مفقودة، وعلى مستوى الدعاية الإعلامية، فإننا نلاحظ بأن هذه الأخيرة قد غيبت جهة مكناس - تافيلالت من وصلاتها عبر مختلف المنابر سواءاً الوطنية منها أو الدولية.

إن النشاط السياحي يعتبر بصفة عامة محرك اقتصادي قادر على خلق أكثر من 10% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة إلى قدرته على خلق مناصب شغل، بل يعتبر في طليعة القطاعات التي بإمكانها امتصاص البطالة وتوفير اليد العاملة، كما أن هذا القطاع بإمكانه توفير مداخيل ضريبية إضافية.

وإذا كنا نعتبر بأن النهوض بهذا القطاع يجب أن يكتسي صبغة شمولية تأخذ بعين الاعتبار المنظومة السياحية الوطنية ككل، فإننا ننبه إلى ضرورة توسيع اهتمام الوزارة ليطال مختلف الجهات ومن بينها جهة مكناس - تافيلالت، وذلك بإعداد مناطق سياحية وتجهيز مواقع سياحية جديدة مع توفير رصيد عقاري سياحي كافي وتكثيف الدعاية السياحية وتقوية التنشيط السياحي وتطبيق سياسة جهوية فاعلة وقريبة من واقع القطاع السياحي، في هذه الجهة.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تدارك النقص في الوحدات الفندقية التي تأوي السياح الأجانب وذلك بتسهيل المساطر للمستثمرين لبناء وحدات فندقية راقية من فئة 4 أو 5 نجوم، في هذا السياق أتساءل السيد الوزير حول التدابير التي تنوي الحكومة القيام بها للنهوض بهذا القطاع والمتمثلة في الزيادة في الوحدات الفندقية وتشجيع المستثمرين للمساهمة في دعم الصناعة السياحية بهذه الجهة؟ وعموما ماهي برامجكم لإنعاش السياحة بجهة مكناس - تافيلالت. وشكراً للسيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير السياحة، فليتفضل.

* **السيد حسن الصبار وزير السياحة :**

شكراً للسيد الرئيس.

أولا بغيت نشكر السيد المستشار المحترم الحاج الطاهري على هذا تذكيره، وعلى المعلومات التي أعطاها لنا حول أهمية السياحة في تنشيط الاقتصاد الوطني ولا من ناحية التشغيل، وأنا أشاطره بأن حقيقة جهة مكناس - تافيلالت، كلنا نعرف بأن عندها مؤهلات سياحية، من حيث المناخ أو الطابع المعماري المتميز بالقصور والقصبات والطبيعة المتنوعة حيث تعد مدينة مكناس من إحدى المدن المغربية العتيقة ذات القيمة الأثرية والثقافية التي هي معروفة، وقابلة لأن تلعب دوراً كبير وعندها أهمية كثيرة لاستقطاب السياح.

ونفس الشيء ينطبق على منطقة تافيلالت التي تمتاز بمنتوجها الشبه الصحراوي الذي يرتكز بالخصوص على النمط المعماري والبواقع الطبيعية كالواحات الخضراء والكثبات الرمالية وأشجار النخيل.... إلخ، فهذه المسائل كلها نعرفها وحقيقة أنها لعبت دوراً كبيراً، حيث أنه في منتصف الثمانينات كانت هذه المنطقة جهة مكناس - تافيلالت تتمثل في الإنتاج السياحي الدولي تقريبا 4,5%، وفي منتصف التسعينات انخفض هذا النصيب إلى 3,5%.

ووزارة السياحة في استراتيجيتها وضعت في عين الاعتبار أولا توسيع المنتوج السياحي، وهذه المنطقة التي تمكن من توسيع وتنويع المنتوج السياحي. وفي هذا الإطار فجهة مكناس - تافيلالت مبرزة من طرف أغلب الفاعلين السياحيين في سياق زيارة للمدن العتيقة وكذا جولة القصبات بالمناطق الصحراوية. وحقيقة أن الطاقة الإيوائية التي تعرفها هذه المنطقة هي طاقة جد ضئيلة مع العمل رغم أنه قلة هذه المؤسسات الإيوائية المصنفة التي أشار إليها السيد المستشار في المنطقة، فإنها لا تشتكي بالاكتضاض حيث أن نسبة ملء الفنادق في ناحية مكناس - تافيلالت لاتتعدى 30 إلى حدود 1997، وهذا لايعني بأن الوزارة راضية على هذه الوضعية بل هي واعية بالأهمية المستقبلية ديال السياحة، حيث أنها يمكن تضرب 3 مرات أو 4 مرات نصيبها في المنتوج السياحي، خاصة في جلب السياح الأجانب، وفي هذا الصدد لابد من التذكير بما تحقق في هذه الجهة بالمرافقة ومساعدة وزارة السياحة، التي عملت على تمكين المجلس البلدي لتلال بالاستفادة من حوالي 80 هكتار في إطار اللجنة الوزارية المختلطة لتوزيع الأراضي المسترجعة من أجل تهييئ منطقة سياحية، كما أنها عملت على إقامة مشروع سياحي بميدلت وتجديد وحدة فندقية بأزرو، وأخيراً بمناسبة موسم الثمور أي السبت الماضي تم وضع الحجر الأساسي ديال 2 الفنادق من صنف 4 نجوم، يمثله 200 غرفة، كما أنه في طريق الإنجاز فندق ديال 5 نجوم الذي سيكلف تقريبا 60 مليون درهم وكاين توسيع ديال بعض الفناديق اللي هي موجودة بـ 100 غرفة. إذن لما يكون الطلب حتى العرض راه تيتمشى، وهذا راجع إلى النتيجة التي حصلوا عليها بعض الفنادق بحيث أنه النسب إنه نسب الملء الذي لاحظوها في أبريل الأخير وصلت حتى لـ 60-70 في المائة. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

هناك تعقيب للسيد المستشار. فليتفضل.

* **المستشار السيد الحاج الطاهري :**

شكراً للسيد الوزير على جوابه، ونعتبر أن التدابير التي أدلى بها تعتبر فعلا إيجابية، إلا أننا نتمنى دخولها حيز التنفيذ في المدى القريب، فإجراءات من هذا القبيل لاتتطلب من الحكومة مجهوداً ماليا

كبيراً، بل تتطلب فقط إرادة سياسية في التنفيذ، ونتمنى أن تعمل الحكومة على تعديل الميثاق الاستثمارات ليكون أكثر تشجيعا وتحفيزاً للاستثمار السياحي بصفة خاصة، ويتم إشراك الجماعات المحلية والجمعيات المهنية في مجهود التنمية السياحية وكذلك مجلس جهة مكناس - تافيلالت.

وأقترح بالمناسبة على السيد الوزير أن تحظى جهة مكناس - تافيلالت بمهرجان أو مهرجانين ثقافيين عالميين حتى يكون وسيلة للتعريف بهذه الجهة سياحيا، كما نتمنى بعث روح حيوية في المطارات الموجودة بالجهة بتشجيع الحركة فيها، وذلك بتخفيض أثمنة التذاكير من طرف الخطوط الجوية الملكية وإعفائها من رسم نزل الطائرات شارطر، ونخص بالذكر هنا مطار الراشيدية الذي يجب فتحه في وجه السياحة الداخلية على الأقل مرتين أو 3 مرات في الأسبوع، وكذلك تخويله إمكانية استقبال الطائرات الشارطر.

شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

هناك تعقيب للسيد الوزير.

* **السيد وزير السياحة :**

شكراً السيد الرئيس،

فيما يخص الاستثمار، فالوزارة الأولى تعمل من جهتها وبتنسيق مع مختلف الوزارات المعنية على إخراج مشروع المخاطب الوحيد، وذلك بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية لتشجيع المستثمرين الخواص، كما أنه حقيقة في وزارة السياحة نحن بصدد النظر في ميثاق الاستثمار، لأن حقيقة لايعطي أية تشجيعات للسياحة، وهذا الذي يبين أن الطاقة الإيوائية تقريبا انخفضت ولم تبق في تزايد ابتداءاً من 95، وكذا بالخصوص التنشيط السياحي وبخصوص الدعم لاستقبال السواح وبخصوص النقل، فكل ما جاء على لسان السيد المستشار هما من اهتماماتنا ونحن في نقاش مع الشركة الوطنية للخطوط الجوية الملكية باش تحاول تبرمج أكثر، والنقل لمطار الراشيدية اللي هو مطار كبير، وكذلك بخصوص النقل الغير المنتظم، فمع وكالات الأسفار تنقول لهم بأن التشجيعات كاينة ووزارة النقل هي مستعدة باش تعطي التصريحات للنقل الغير المنتظم، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد الوزير.

بقية الأسئلة تؤخر للجلسة المقبلة لغياب السيد وزير.. السيد كاتب الدولة الذي هو مسؤول بقطاع التضامن والعمل الإنساني، هذا السؤال تأجل إلى جلسة مقبلة، وبذلك حشرات السيدات والسادة انتهت حصة الأسئلة الشفوية، وأعتقد أن السيد الرئيس الفريق يريد أن يتناول الكلمة في نقطة نظام.

* **المستشار السيد محمد الجوهري :**

شكراً السيد الرئيس.

أعطيتنا الكلمة في آخر الجلسة، طبقا لمقتضيات القانون الداخلي.

في هذه الجلسة لاحظنا 3 ملاحظات.

1 - أن البث التلفزي لم يبدأ إلا في الساعة الثالثة والربع، وأن الجزء الأول، المقدمة الأولى من البث لم تدع من نشاط المجلس، المراسلات التي توصل بها المجلس وكذلك نقط أو التدخلات التي وقعت في إطار الإحاطة علما لا من فرق الأغلبية ولامن فرق المعارضة، ولهذا، نطلب من السيد الرئيس أن يقع... أن يوضع حد لهذه الممارسة في المرة القادمة، وأن تقوم وسائل الإعلام بواجبها كما جرت العادة بذلك.

2 - أنه لم يقع احترام للتوقيت عند توزيع الحصص، التوقيت سواء في طرح الأسئلة أو في الجواب عنها أو في التعقيب، والمسألة راجعة إلى الرئاسة، وتتحمل مسؤوليتها كاملة، الشيء الذي أضاع الوقت، أضاع الفرصة لثلاثة مستشارين وثلاثة قطاعات لم تطرح أسئلتها كما تلاحظون.

3 - الملاحظة الثالثة وهو تدخلكم السيد الرئيس في تأويل السؤال الذي طرحه السيد سعيد اللبار فيما يخص إغلاق بعض المصانع، واعتبرتم أن المستشاران المستشار السيد سعيد اللبار الذي ينتمي إلى فريقي قد تفوه بكلمات تعتبر سبا أو قذفا فيما

يخص النقابات، نعتبر بأن هذا التأويل لامحل له، ونعتبر كذلك بأنه... ويمكن أن يرتب عنه نتائج وهو أنه محاولة الحد من حرية وسلطة ومسؤولية النائب أو المستشار في وضع السؤال وتوسع المجال إلى القول بأن هذا أيضا أمر يحاول أن يحد من حق المعارضة في مراقبة الحكومة، وليس من حق الرئاسة سواء أنتم شخصيا أو أي رئيس آخر وليس من حقها أن تأول ولا أن تنصح ولا أن ترشد، فالمستشار له كامل الصلاحية وهو وشخصيا مسؤول شخصيا إلى جانب مسؤولية فريقه عما يتلفظ به وعما يقدمه في هذا المجال. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

أعتقد فيما يتعلق بالنقطة الأولى والنقطة الثانية ستطرح على اجتماع المكتب، فيما يتعلق بالنقطة الثالثة ـ السيد المستشار المحترم ـ لابد أن نذكركم بأن الرئاسة تعمل تحت ضوابط ينظمها النظام الداخلي، والنظام الداخلي أنتم من الذين أشرفوا على وضعه، ومن بين المقتضيات الأساسية أنه يمنع على أي مستشار أن ينتقض مستشاراً آخر أو أن يوجه إليه إهانة، فإذا كان هذا الأمر ـ السيد المستشار ـ أنتم عشته، الرئاسة لاتريد فقط إلا أن تحترم القانون وأن تحترم أصول الحوار.

فيما يتعلق بالسيد المستشار الكلمة التي كان يعقب بها تضمنت أشياء التي أثارت الرئاسة أنها خارج عن موضوع السؤال، ولابد أن تثير انتباهه إليها، وهذا شيء عادي، وليس فيه أي بعد لاسياسي ولاغير ذلك، وأن القانون والدستور يوجب على الجميع احترام حقوق الأقلية وحقوق المعارضة وحقوق الأغلبية. فلهذا، السيد المستشار أؤكد لكم أن الرئاسة كانت محايدة وأنها نبهت إلى ضرورة احترام النظام الداخلي، وإذا كان هناك تأويل فليست الرئاسة هي التي أولته، على كل حال هناك تسجيل وألتمس منكم وألتمس من السادة المستشارين أن نعود جميعا إلى هذا التسجيل ولكم أن تأخذوا فيه ما تأخذونه، لأن الرئاسة حاولت فقط أن تنبه أنه السيد المستشار له الحق في أن يقول مايشاء وأن يتكلم كيفما شاء ولكن في إطار الأفعال وليس في إطار المؤسسات. لأنه الرئاسة لو سمعت قذفا من حزب أو في منظمة لابد أن تشير إلى أن هذا الأمر يجب أن لايكون في التدخل، وهذا لايدخل لا في المراقبة عندما نتكلم عن النقابات، فالنقابات ليست مؤسسات حكومية وليست غيرها وليست لها علاقة بمراقبة السلطة التشريعية أو سلطة تنفيذية.

لهذا، ـ السيد المستشار ـ أشكركم عن الملاحظات التي أشرتموها وأعلن عن رفع الجلسة. وشكراً.